The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 4, Issue 2, 2026
Page No: 165-183
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 **0.69 :2025 (AIF) معامل التأثير العربي** **ISI 2024: 0.696**

The Reality of Intra - Regional Trade Between Southwest Libya and Neighboring Countries and prospects of Transforming it into a Driver for Sustainable Develop meant An Analytical stud (20011 - 2025)

Ahmed Mohammed Al mahmoudi*
General Department, Faculty of Medical Technology, Fezzan University, Libya

واقع التجارة البينية بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار وافاق تحويلها الي محرك للتنمية المستدامة دراسة تحليلية للفترة (2011 - 2025)

عبد المطلب احمد محمد المحمودي*
القسم العام، كلية التقنية الطبية، جامعة فزان، ليبيا

*Corresponding author: ABD.ALMHMODI@Fezzan.edu.ly

Received: February 20, 2026	Accepted: April 05, 2026	Published: April 16, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study aims to analyze the reality of intra-regional trade between southwestern Libya and neighboring countries, particularly Algeria, Niger, and Chad, during the period from 2011 to 2025, and to explore its potential as an effective driver of sustainable development. The study's importance stems from the geographical and strategic position of southwestern Libya as a land gateway connecting Libya to its African hinterland and the Sahel-Saharan region, thus granting it significant potential to revitalize regional trade. The study adopted a descriptive-analytical approach to monitor the development of intra-regional trade and analyze the factors influencing it. The results showed that this trade activity was significantly affected by the political and security instability that Libya has witnessed since 2011, resulting in weakened border control, the spread of smuggling and informal trade, and a decline in the efficiency of infrastructure and logistics services. This has limited the growth of formal trade and weakened its developmental impact. The study also indicated that the region possesses promising economic assets, including its distinguished geographical location, oil wealth, agricultural potential, and significant renewable energy capabilities. These elements can be utilized to support economic and social development if a stable environment and effective management are in place. The study concluded that transforming intra-regional trade in southwestern Libya into a tool for sustainable development may require adopting comprehensive policies focused on border security, infrastructure development, regulating border markets, combating informal trade, and strengthening economic cooperation with neighboring countries. This would contribute to raising employment and investment levels and improving living conditions in the region.

Keywords: Intra-regional trade, southwestern Libya, neighboring countries, sustainable development, 2011–2025 period, smuggling.

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التجارة البينية بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار ولا سيما الجزائر والنيجر وتشاد خلال الفترة الممتدة من عام (2011 م إلى عام 2025 م)، واستكشاف آفاق تحولها إلى محرك فاعل للتنمية المستدامة وتنبع أهمية الدراسة من المكانة الجغرافية والاستراتيجية التي يتمتع بها الجنوب الغربي الليبي باعتباره بوابة برية تربط ليبيا بعمقها الأفريقي ومنطقة الساحل والصحراء بما يمنحها إمكانات كبيرة في تنشيط حركة التبادل التجاري الإقليمي وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لرصد تطور التجارة البينية وتحليل العوامل المؤثرة فيها حيث أظهرت النتائج أن هذا النشاط التجاري تأثر بدرجة كبيرة بالتقلبات السياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا منذ عام (2011م)، وما ترتب عليها من ضعف الرقابة على المعابر الحدودية وانتشار التهريب والتجارة غير الرسمية وتراجع كفاءة البنية التحتية والخدمات اللوجستية الأمر الذي حد من نمو التجارة المنظمة وأضعف أثرها التنموي وكما بينت الدراسة أن المنطقة تمتلك مقومات اقتصادية واعدة تشمل الموقع الجغرافي المتميز والثروات النفطية والإمكانات الزراعية والقدرات الكبيرة في مجال الطاقة المتجددة وهي عناصر يمكن توظيفها لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا ما توفرت بيئة مستقرة وإدارة فعالة وخلصت الدراسة إلى أن تحويل التجارة البينية في الجنوب الغربي الليبي إلى أداة للتنمية المستدامة يتطلب تبني سياسات شاملة ترتكز على تأمين الحدود وتطوير البنية التحتية وتنظيم الأسواق الحدودية ومكافحة التجارة غير النظامية وتعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الجوار بما يسهم في رفع مستويات التشغيل والاستثمار وتحسين الأوضاع المعيشية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: التجارة البينية، الجنوب الغربي الليبي، دول الجوار، التنمية المستدامة، الفترة 2011–2025، التهريب.

المقدمة:

تتناول هذه الدراسة التطورات السياسية والأمنية والمالية التي أثرت على التبادل التجاري بين جنوب غربي ليبيا وجيرانها وبالأخص الجزائر وتشاد والنيجر مع ارتباطات غير مباشرة بالسودان وتونس ومصر خلال الفترة من (2011 إلى 2025)، ويعد جنوب غربي ليبيا منطقة ذات أهمية استراتيجية للتجارة البرية نظرًا لموقعها الجغرافي الذي يربط ليبيا بمنطقتي الساحل والصحراء ومع ذلك تأثر هذا الدور الاقتصادي بشكل ملموس بالاضطرابات الداخلية وتضاؤل الرقابة الحدودية منذ عام (2011م). وقد أدى تراجع السيطرة المؤسسية على المعابر الحدودية إلى ازدياد التهريب والتجارة غير الرسمية بما في ذلك تهريب الوقود والسلع الاستهلاكية والمركبات والعملات وقد أثر ذلك سلبًا على حجم التجارة الرسمية وإيرادات الجمارك ولذلك لعبت الروابط القبلية العابرة للحدود دورًا هامًا في استدامة التبادل التجاري بين جنوب غربي ليبيا ودول الجوار سواء عبر المسارات النظامية أو الأسواق الموازية مستفيدة من الانتشار الاجتماعي والجغرافي لهذه المجموعات في تشاد والنيجر ومالي والجزائر وفي المقابل ضعف الوضع الأمني الهش وانتشار الجماعات المسلحة فى بيئة الاستثمار والأعمال وزاد من تكاليف النقل والتأمين وقلل من فعالية سلاسل الإمداد في المنطقة.[1]

من عام (2011) شهدت العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وجيرانها تذبذبًا كبيرًا استجابةً للمستجدات السياسية والأمنية وسعت بعض الدول المجاورة لتعزيز التعاون الحدودي والتجاري لحماية مصالحها الاقتصادية بينما تأثرت دول أخرى بفترات إغلاق للحدود أو فرض قيود على التبادل وقد تم التوقيع على عدة اتفاقيات ثنائية وإقليمية لتنظيم التجارة وتسهيل حركة البضائع والأفراد ولكن تطبيقها ظل محدودًا بسبب ضعف البنى المؤسسية وغياب الاستقرار السياسي وعلى الرغم من هذه المعوقات لا يزال جنوب غربي ليبيا يمتلك إمكانيات كبيرة ليصبح مركزًا اقتصاديًا وتجاريًا إقليميًا هامًا بالنظر إلى موقعه الجغرافي وموارده الطبيعية وعلاقاته التاريخية بأسواق الدول المجاورة حيث أن تحقيق هذا الدور يستلزم تطوير البنية التحتية وتأمين المعابر الحدودية وضبط التجارة غير المنظمة وتفعيل الشراكات الاقتصادية الإقليمية مما سيساهم في تحويل التبادل التجاري داخل المنطقة إلى أداة فعالة للتنمية المستدامة في المرحلة القادمة.[2]

يمتلك الجنوبية الغربي الليبي مجموعة من المقومات الاقتصادية والاستراتيجية التي تؤهلها للاضطلاع بدور هام في دفع عجلة التبادل التجاري الإقليمي مع الدول المتاخمة وبالأخص الجزائر وتشاد والنيجر خلال الفترة الممتدة من عام (2011 وحتى 2025) وكما تشكل هذه المنطقة وصلة جغرافية تربط ليبيا بعمقها الأفريقي كما أنها تمثل بوابة برية حيوية تصل شمال أفريقيا ببلدان منطقة الساحل والصحراء تنبع أهمية هذه الرقعة من توفر عدد من الثروات الطبيعية والاقتصادية التي يمكن استغلالها لدعم التجارة وتعزيز فرص التنمية المستدامة شريطة توفر بيئة سياسية وأمنية ملائمة وتعد موارد النفط الليبية.

من أبرز دعائم القوة الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر مباشرة في تنمية الجنوب الغربي وتمتلك ليبيا احتياطيات نفطية هائلة مما يجعلها من أكبر منتجي وحائزي ثروة المحروقات في أفريقيا وقد أتاح هذا للبلاد موارد مالية ضخمة على مدى عقود وكان بالإمكان توجيه جزء كبيرمنها لتطوير المناطق الحدودية والمنشآت المرتبطة بالتجارة مثل بناء الطرق الدولية، ومستودعات التخزين، والمناطق الحرة، والموانئ الجمركية الحديثة، وشبكات النقل والإمداد كما يتميز الجنوب الغربي

[1] Cole, B. (2012). Chaos on the Brink? Stabilizing Libya's Periphery. Carnegie Papers. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, p. 3.
[2] Wiri, F., and Cole, B. (2013). Building the Security Sector in Libya. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, p. 3.

بوجود عدد من الحقول ومواقع الإنتاج النفطي الهامة مما يمنحه ثقلاً اقتصادياً إضافياً ويمكنه من تسخير عائدات النفط لخلق أنشطة اقتصادية مساندة كالنقل والخدمات والصيانة والتخزين والتوزيع ويمكن للإدارة الفعالة لهذه الموارد أن تسهم في تنويع الاقتصاد المحلي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط وحسب وفتح مجالات أمام قطاعات إنتاجية وتجارية جديدة مرتبطة بالتبادل الاقتصادي مع الدول المجاورة بالاضافة الي النفط وقد يبرز القطاع الزراعي كمجال أساسي قادر على دعم التجارة البينية في جنوب ليبيا الغربي ورغم مساهمته التقليدية المحدودة في الناتج المحلي مقارنة بالنفط تضم المنطقة واحات ومساحات زراعية تسمح بإنتاج التمور، والخضروات، والحبوب، والأعلاف، بالإضافة إلى تربية الماشية – وهي منتجات مطلوبة بشدة في الأسواق المحلية والإقليمية تاريخياً وقد اعتمد سكان الجنوب الغربي الليبي على الزراعة ورعي الماشية والتجارة العابرة للحدود لتأمين سبل عيشهم وقد سهلت الروابط الاجتماعية والقبلية الممتدة عبر الحدود والمجموعات السكانية الأخرى الي استمرار تدفق التجارة والسلع بين ليبيا وجيرانها سواء عبر القنوات الرسمية أو الأسواق غير النظامية.[3]

حيث إن القطاع الزراعي إذا ما تم تطويره عبر استخدام التقنيات الحديثة وتحسين إدارة الموارد المائية وتوفير خدمات التمويل والإرشاد الزراعي يمكن أن يساهم في تقليص الاعتماد على استيراد الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي وخلق فرص عمل جديدة وزيادة حجم الصادرات الزراعية والحيوانية إلى الدول المجاورة مما ينعكس إيجاباً على ميزان التبادل التجاري الإقليمي وكما يعد قطاع الطاقة والبنية التحتية عاملاً جوهرياً في تحديد كفاءة التجارة العابرة للحدود إذ يعد توفر الكهرباء والوقود وشبكات النقل الحديثة شرطاً مسبقاً لازدهار الأنشطة التجارية والإنتاجية ورغم امتلاك ليبيا لشبكة كهرباء ممتدة نسبياً وإمكانيات كبيرة في الطاقة التقليدية والمتجددة إلا أن السنوات التي تلت عام (2011م) اتسمت بتعطلات كبيرة شملت انقطاعات متكررة للتيار وصيانة غير كافية ونقصاً في الوقود وقطع الغيار أثرت هذه التعطيلات على الأسواق والمخازن والنقل ومختلف الأنشطة الاقتصادية لا سيما في المناطق النائية كالجنوب الغربي وكما أدت تدهور حالة الطرق وعدم كفاية الموانئ الجافة والمنشآت الجمركية ومحدودية الخدمات اللوجستية إلى ارتفاع تكاليف التجارة وتراجع تنافسية السلع المشروعة مقارنة بالمهربة. [4]

في المقابل يمكن لتطوير شبكات الطرق التي تربط مدن الجنوب الغربي بحدود الجزائر والنيجر وتشاد وتحسين خدمات الكهرباء والاتصالات وإنشاء مراكز حديثة للتخزين والتوزيع يمكن ان يحول المنطقة إلى منطقة عبور تجاري حيوي بين ليبيا وأفريقيا بالإضافة إلى تتمتع المناطق الصحراوية الجنوبية بإمكانيات ضخمة في مجال الطاقة الشمسية والتي يمكن استغلالها لتزويد المناطق الحدودية بالطاقة ودعم الأنشطة الاقتصادية والتجارية بشكل مستدام من الواضح إذن أن الجنوب الغربي الليبي يمتلك المقدرة الاقتصادية للاضطلاع بدور محوري في إنعاش التجارة البينية ، وغير أن الاستفادة من هذه الإمكانات ظلت محدودة بسبب عدم الاستقرار الأمني وضعف الإدارة الاقتصادية وتراجع الاستثمارات وانتشار الاقتصاد غير الرسمي وغياب التخطيط التنموي المتكامل وبالتالي فإن تحويل التجارة البينية في الجنوب الغربي إلى قاطرة للتنمية المستدامة يتطلب تبني سياسات شاملة ترتكز على تعزيز أمن الحدود وتطوير البنية التحتية وتنويع القاعدة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وضبط التجارة غير النظامية وتفعيل الشراكات الاقتصادية مع الدول المجاورة وهذا يضمن تسخير الموقع الجغرافي للمنطقة ومواردها المتاحة لخدمة التنمية الوطنية والإقليمية وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الجنوب الغربي الليبي لا يمثل مجرد منطقة حدودية هامشية، بل يعد فضاءً جيو-اقتصادياً واعداً يمكن أن يتحول إلى مركز محوري للتبادل التجاري الإقليمي إذا ما تم تهيئة الظروف الملائمة وعليه، فإن إعادة تفعيل دور التجارة البينية مع دول الجوار ينبغي أن تتم ضمن رؤية استراتيجية متكاملة تربط بين البعد الأمني والتنموي، وتستند إلى التخطيط طويل المدى والحوكمة الرشيدة، بما يضمن استدامة الفوائد الاقتصادية وتوسيع قاعدة التنمية. كما أن نجاح هذا التحول مرهون بقدرة الدولة على دمج الجنوب الغربي في الدورة الاقتصادية الوطنية والإقليمية بشكل فعّال، بما يحول التجارة البينية من نشاط تقليدي محدود الأثر إلى أداة ديناميكية قادرة على دفع عجلة التنمية المستدامة خلال الفترة (2011–2025) وما بعدها[5].

مشكلة الدراسة:

يعد التبادل التجاري البيني الإقليمي بين الجنوب الغرب لليبيا والدول المجاورة لها (الجزائر، النيجر، تشاد، والسودان) ممراً اقتصادياً حيوياً يمكن أن يسهم في إنعاش الاقتصاد المحلي وتعزيز فرص التنمية المستدامة في المناطق الحدودية إلا أن واقع هذا التبادل خلال الفترة (2011–2025) ما زال يواجه مجموعة من المعضلات البنيوية والعقبات المعقدة التي قيدت فاعليته وقدرته على أن يكون محركاً حقيقياً للتنمية فعلى الرغم من المزايا الجغرافية والاستراتيجية المتميزة لجنوب غرب ليبيا فإن ضعف البنية التحتية والأوضاع الأمنية المتقلبة وغياب السياسات التجارية الموحدة وانتشار الأنشطة غير الرسمية والتهريب والاندماج الاقتصادي المحدود مع دول الجوار كلها عوامل أسهمت في إضعاف حجم التجارة المنظمة وتضاؤل أثرها التنموي وعلى ذلك فإن التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا منذ عام (2011م) حيث أثرت

---

[3] حسن عبد الله الشعبي، عارف، إسماعيل أحمد حافظ، & أحمد. (2023 م). التجارة البينية في القارة الإفريقية بين الحاضر والمستقبل. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 14(2)، ص ص 1619 – 1620.

[4] عيسى، أ. ع. (2025 م). العلاقات الليبية مع دول الجوار في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية بعد 2011. مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، ص 1.

[5] عيسى، أ. ع. (2025م). العلاقات الليبية مع دول الجوار في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية بعد 2011. مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، ص ص 1 – 2.

بشكل مباشر على استقرار سلاسل الإمداد والتجارة العابرة للحدود مما جعل التبادل التجاري الإقليمي غالباً غير مستقر وغير مُستغل بالشكل الأمثل وفي المقابل تلوح فرص واعدة يمكن أن تحول هذا التبادل إلى قوة دافعة للتنمية المستدامة شريطة تفعيل آليات التعاون الإقليمي وتحسين البيئة التشريعية وتطوير المعابر الحدودية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الجنوبية وتتمثل الإشكالية المحورية للدراسة في التباين الواضح بين الإمكانات الاقتصادية الكامنة للتبادل التجاري الإقليمي في جنوب غرب ليبيا وواقعه الحالي الذي يعاني من الوهن والتشتت وعجزه عن إنجاز دوره التنموي بفعالية خلال فترة الدراسة.

السؤال الرئيسي للدراسة هو:

- ما هو وضع التبادل التجاري البيني الإقليمي بين جنوب غرب ليبيا والدول المجاورة خلال الفترة (2011–2025)، وإلى أي مدى يمكن أن يصبح قوة دافعة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة؟

تساؤلات الدراسة:

1. ما هو واقع التجارة البينية الإقليمية بين جنوب غرب ليبيا والدول المجاورة خلال الفترة (2011–2025) من حيث الحجم، والمسارات، والهيكلية؟
2. ما هي أهم السلع والأنشطة الاقتصادية التي تدعم التجارة البينية الإقليمية في نطاق الدراسة؟
3. ما هي العوامل الجغرافية والاقتصادية التي تؤثر على التبادل التجاري بين جنوب غرب ليبيا والدول المجاورة؟
4. ما هو أثر الوضع الأمني والسياسي في ليبيا خلال المدة (2011 -2025) على مسار التجارة البينية الإقليمية؟
5. ما هي أبرز المعوقات التي تحد من نمو التجارة البينية الإقليمية في المنطقة (البنية التحتية، التشريعات، إجراءات الجمارك، التهريب)؟
6. إلى أي مدى تسهم التجارة البينية الإقليمية الحالية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الجنوبية الغربية لليبيا؟
7. ما هي الفرص المتاحة لتحويل التجارة البينية الإقليمية إلى نشاط مُنظم ومستدام يسهم في بلوغ التنمية المستدامة؟
8. ما هي الآليات والسياسات المقترحة لدعم دور التجارة البينية الإقليمية كمحرك للتنمية المستدامة في المنطقة؟

أهداف الدراسة:

1. تحديد الوضع الراهن للتجارة البينية الإقليمية بين جنوب غرب ليبيا والدول المجاورة خلال الفترة (2011–2025)، من حيث الحجم، والتوجهات، والسمات.
2. تحليل طبيعة السلع والأنشطة الاقتصادية السائدة في التبادل التجاري بين المنطقة والدول المجاورة.
3. دراسة المقومات الجغرافية والاقتصادية التي تؤثر على التجارة البينية الإقليمية في نطاق الدراسة أو تعيقها.
4. تقييم أثر الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا خلال فترة البحث على أداء التجارة البينية الإقليمية.
5. تحديد أبرز المعوقات الهيكلية والتنظيمية التي تحد من فعالية التجارة البينية الإقليمية في جنوب غرب ليبيا.
6. قياس مدى إسهام التجارة البينية الإقليمية الحالية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المنطقة.
7. استكشاف الفرص والإمكانيات المتاحة لتطوير التجارة البينية الإقليمية وتحويلها إلى نشاط اقتصادي منظم ومستدام.
8. اقتراح مجموعة من السياسات والآليات التي يمكن أن تساهم في تعزيز دور التجارة البينية الإقليمية كمحرك للتنمية المستدامة في جنوب غرب ليبيا.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من تركيزها على مسألة محورية تتعلق بالاقتصاد الإقليمي والتنمية المحلية في منطقة جغرافية واستراتيجية هامة: الجنوب الغرب لليبيا وتعد هذه المنطقة بمثابة منفذ للتفاعل الاقتصادي والاجتماعي بين ليبيا وجيرانها ، للتجارة البينية الإقليمية أهمية قصوى كمسار محتمل لتحفيز الاقتصاد المحلي، وتخفيف التفاوتات التنموية بين المناطق، وتعزيز فرص التكامل الاقتصادي الجهوي وهذا الأمر ذو صلة خاصة بالنظر إلى التحديات السياسية والأمنية التي واجهتها ليبيا بين عامي (2011 و 2025)، والتي أثرت على النشاط التجاري والاقتصادي ، وتكمن أهمية الدراسة أيضاً في فحصها لواقع التجارة البينية الإقليمية والعوائق الهيكلية والتشريعية والأمنية التي تعترضها وهذا يوفر إطاراً تحليلياً شاملاً يمكن أن يسهم في صياغة سياسات اقتصادية أكثر فاعلية،وقد تكتسب الدراسة أهمية عملية من خلال استكشاف إمكانية تحويل هذه التجارة من نشاط غير منظم أو محدود التأثير إلى محرك حقيقي للتنمية المستدامة وكما يمكن تحقيق هذا التحول عبر تسخير الموارد المتاحة للمنطقة مثل موقعها الجغرافي، ومواردها الطبيعية، والروابط الاجتماعية والقبلية العابرة للحدود وتكمن أهميتها العلمية كذلك في سد جزء من الفجوة البحثية المتعلقة بالدراسات التي تتناول التجارة البينية الإقليمية في جنوب ليبيا، وربطها بمفهوم التنمية المستدامة، مما يجعلها مرجعاً يمكن الاستناد إليه في الأبحاث والتصورات الاقتصادية المستقبلية على المستويين المحلي والإقليمي.

فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الاولي:** يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين نمو حجم التجارة البينية الإقليمية بين جنوب غرب ليبيا والدول المجاورة وتحسُّن مؤشرات التنمية الاقتصادية في المنطقة.
- **الفرضية الثانية:** الاستقرار الأمني في جنوب غرب ليبيا يسهم بشكل مباشر في ازدياد حجم ونشاط التجارة البينية الإقليمية مع الدول المجاورة خلال الفترة (2011–2025).

- **الفرضية الثالثة:** البنية التحتية للمواصلات والطرق والمعابر الحدودية تؤثر إيجاباً على كفاءة وسلاسة حركة التجارة البينية الإقليمية في جنوب غرب ليبيا.
- **الفرضية الرابعة:** المعوقات الإدارية والجمركية تحدُّ من فاعلية التجارة البينية الإقليمية بين جنوب غرب ليبيا والدول المجاورة.
- **الفرضية الخامسة:** التجارة البينية الإقليمية غير الرسمية (التهريب) تقلل من الأثر الإيجابي للتجارة الرسمية على التنمية المستدامة في المنطقة.
- **الفرضية السادسة:** تنوع السلع والخدمات المتداولة يساعد في تعزيز التكامل الاقتصادي بين جنوب غرب ليبيا والدول المجاورة.
- **الفرضية السابعة:** يمكن للتجارة البينية الإقليمية المنظمة أن تصبح محركاً أساسياً للتنمية المستدامة في جنوب غرب ليبيا لو تم تحسين الأطر التشريعية والتنظيمية.
- **الفرضية الثامنة:** السياسات الاقتصادية والتجارية للدول المجاورة تؤثر بشكل مباشر على حجم واتجاه التجارة البينية الإقليمية مع جنوب غرب ليبيا.

الإطار النظري:

المبحث الأول: واقع التجارة البينية في الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار:

يشهد الجنوب الغرب لليبيا تزايدًا في الأهمية الجغرافية والاستراتيجية كوصلة محورية بين ليبيا والدول المجاورة لها ولا سيما الجزائر والنيجر وتشاد إضافة إلى ارتباطات غير مباشرة مع دول مثل تونس والسودان ومصر وهذا الموقع جعل المنطقة مركزًا رئيسيًا للتجارة البرية العابرة للحدود سواء الرسمية أو غير المنظمة ومع ذلك لم يبق هذا الدور التجاري ثابتًا حيث تأثر بشكل مباشر بالتطورات السياسية والأمنية والاقتصادية التي مرت بها ليبيا منذ عام (2011) وقد نتج عن هذه المستجدات تراجع في الرقابة الحدودية وتدهور في البنية التحتية وانتشار للأنشطة غير المنظمة والتهريب مما أضر بشكل ملموس بحجم وكفاءة التجارة البينية الإقليمية وفي المقابل تتمتع هذه المنطقة بإمكانيات اقتصادية واعدة وقد تشمل موقعها الجغرافي الحيوي وروابطها الاجتماعية والقبلية العابرة للحدود ومواردها الطبيعية وقدراتها في الزراعة والطاقة وهذا يجعلها قادرة مع الاستقرار والدعم المؤسسي على لعب دور فاعل في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي ومن هنا تبرز أهمية دراسة واقع التجارة البينية في جنوب غرب ليبيا والدول المحيطة بها خلال الفترة (2011–2025)، بهدف تحليل هذا الواقع وتحديد أبرز العوامل المؤثرة فيه وتوقع آفاق تطوره ليصبح أداة فعالة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

أولاً: تطور حركة التبادل التجاري وطبيعته (الرسمي وغير الرسمي):

لعبت المدن الليبية الجنوبية وخاصة غات ومرزق والكفرة دوراً محورياً في تشكيل صيغ التبادل التجاري بين ليبيا وجيرانها نظراً لموقعها الاستراتيجي في صميم الصحراء الكبرى وارتباطها التاريخي بشبكات القوافل التجارية وهذا الموقع جعلها محطات عبور أساسية لسير البضائع والسلع بين شمال أفريقيا وداخل القارة السمراء وقد ارتبطت ليبيا تاريخياً بسياقها الأفريقي باعتبارها "بوابة أفريقيا"، مما عزز مكانتها كممر تجاري هام عبر العصور ومع انتشار شبكات القوافل عقب الفتوحات الإسلامية وازدهر التجارة العابرة للصحراء والمؤسسة على مقايضة السلع بين عمق أفريقيا والساحل المتوسطي مما أرسى وشائج اقتصادية قديمة فتطور هذا التبادل بالتدريج نحو أشكال أكثر تعقيداً فجمع بين التبادل الرسمي عبر المسارات والمؤسسات الحدودية المعمول بها والتبادل غير الرسمي المؤسس على الشبكات التقليدية والروابط الاجتماعية الممتدة عبر الصحراء.[6]

حيث تأثرت التجارة البينية في جنوب غرب ليبيا بعدد من التحولات السياسية والحدودية التي أعقبت الحقبة الاستعمارية ورسم الحدود في أفريقيا وقد ساهمت هذه التحولات في إعادة تشكيل مسارات التجارة القديمة وتفتيت الأنساق الاجتماعية والاقتصادية للقبائل العابرة للحدود حيث إن تقسيم بعض الجماعات أدى إلى استمرار أنماط تجارية غير رسمية قائمة على العلاقات الاجتماعية والقبلية بجانب أنشطة النشاط التجاري الرسمي وفي هذا السياق برزت مدن متل غات ومرزق والكفرة كمعاقل رئيسية للتجارة العابرة للحدود، جامعة بين الوظائف الاقتصادية الرسمية المرتبطة بالموانئ والمعابر الجمركية وأنشطة التجارة غير المعهودة القائمة على التهريب والتبادل الصحراوي التقليدي وقد أسهم هذا التفاعل بين التجارة الرسمية وغير الرسمية في الطبيعة المعقدة والديناميكية للتجارة البينية في جنوب غرب ليبيا، حيث أن ليبيا جزء من نظام جغرافي واسع في شمال أفريقيا، يحدها البحر الأبيض المتوسط شمالاً، ومصر شرقاً، والسودان جنوب شرقاً، وتشاد جنوباً، والنيجر جنوب غرباً، والجزائر غرباً، وتونس شمال غرباً مما يعزز أهمية موقعها كوصلة جوهرية في شبكات التبادل الإقليمي.[7]

كما تعد أن مدن وبلدان الصحراء في جنوب غرب ليبيا وأبرزها الكفرة، مرزق ، وغات ، لها أهمية استراتيجية في تشكيل التبادل التجاري بين ليبيا والدول المجاورة كتشاد والسودان ومصر والنيجر موقعها الجغرافي يجعلها محطات عبور أساسية بين شمال إفريقيا وبقية إفريقيا تاريخيًا وقد لعبت هذه المدن دورًا محوريًا في تسيير التجارة العابرة للصحراء عبر دروب

---

[6] De Waal, A. (2013). African roles in the Libyan conflict of 2011. International Affairs - Royal Institute of International Affairs 1944, 89(2), p. 142.

[7] Shibli, T. (2017). The Libyan-Chadian Conflict (1976-1994). Master's Thesis. Ankara: Atılım University, Graduate School of Social Sciences, Department of International Relations, p. 142

القوافل القديمة التي ربطت الأسواق المحلية والإقليمية وأسس هذا نمطًا تجاريًا قديمًا تطور لاحقًا ليشمل أشكالًا متنوعة من التجارة الرسمية عبر المعابر الحدودية الشرعية وكذلك التجارة غير النظامية المعتمدة على الشبكات الاجتماعية والقبلية التي امتدت عبر الحدود وقد تأثرت التجارة في هذه المنطقة بشكل كبير بالتحولات السياسية والأمنية التي مرت بها ليبيا منذ عام (2011)، وقد أدى تضاؤل الاستقرار وضعف الرقابة الحدودية إلى ازدياد أنشطة التجارة غير المهيكلة بما في ذلك التهريب والتبادل غير المنظم للسلع بينما انخفض حجم التجارة المنظمة، وفي المقابل ساهمت الروابط القبلية والعلاقات الاجتماعية في استمرار حركة البضائع والمنتجات بين ليبيا وجيرانها بالرغم من التحديات الأمنية والحدودية مدينة الكفرة التي تقع على تخوم ليبيا وثلاث دول تشاد والسودان ومصر كانت مركزًا تجاريًا هامًا لنقل البضائع وتبادل المنتجات الزراعية والحيوانية بالإضافة إلى كونها نقطة عبور إقليمية رئيسية عززت الأنشطة الزراعية المحلية، مثل زراعة النخيل والخضروات وتربية المواشي هذا الدور التجاري إلى جانب سوق الإبل الذي يعد من أكبر الأسواق في المنطقة ويستقطب حجمًا كبيرًا من التجارة من داخل ليبيا وخارجها وبذلك تعكس التجارة في جنوب غرب ليبيا بين عامي (2011 و2025) تباينًا واضحًا بين التجارة النظامية وغير النظامية تعمل ضمن بيئة سياسية وأمنية متغيرة وقد حول هذا المنطقة إلى فضاء اقتصادي حيوي تتداخل فيه العوامل الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية لتحديد طبيعة التبادل التجاري مع الدول المجاورة.[8]

ثانياً: دور التجارة الخارجية في تشكيل أنماط التبادل التجاري في الجنوب الغربي الليبي:

تعتبر التجارة الخارجية لقطاع اقتصادي حيوي يحظى باهتمام متزايد في الاقتصادات الوطنية المختلفة نظرًا لدوره المحوري في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة وهي ليست مجرد ممر لتصدير الفائض الإنتاجي إلى الأسواق الأجنبية بل وسيلة أساسية لتأمين الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات التي تكون شحيحة محليًا أو لا يلبي الإنتاج الداخلي الطلب عليها ومن هذا المنظور غدت التجارة الخارجية مقياسًا لقوة الاقتصاد الوطني ومدى اندماجه في الاقتصاد العالمي وتعد التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي لاسيما مع اتساع الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة حيث جعلت من التجارة الخارجية قطاعًا استراتيجيًا يؤثر مباشرة في الميزانيات القومية، وكذلك في مؤشرات النمو والاستثمار والاستهلاك ولم يعد بمقدور الدول أن تعمل بمعزل عن غيرها؛ بل أصبحت العلاقات التجارية بين الأمم ضرورة تمليها منطق التخصص الدولي وتقسيم العمل حيث تسعى كل دولة لتصدير إنتاجها الزائد واستيراد ما تحتاجه من سلع وخدمات محققة بذلك توازنًا في هيكلها الاقتصادي وزيادة في قدرتها التنافسية.[9]

كما أنه تناولت العديد من المدارس الاقتصادية – من الكلاسيكية إلى الكلاسيكية الحديثة والاتجاهات المعاصرة – أهمية التجارة الخارجية كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي. يُنظر إليها على أنها الأداة التي تمكن الدول من توسيع أسواقها، رفع كفاءة تخصيص الموارد، زيادة معدلات الإنتاج، وتحفيز الابتكار. بالتالي، لا تمثل التجارة الخارجية مجرد نشاط تبادلي، بل نظام اقتصادي متكامل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى. بتطبيق هذا الإطار النظري على الحالة الليبية، يتضح أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، التي تشكل الحصة الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة، وقد تصل أحيانًا إلى نحو 90% أو أكثر وهذا الاعتماد الوحيد جعل الاقتصاد الليبي شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية، الأمر الذي ينعكس مباشرة على ميزانية الدولة، وحجم الإنفاق العام، ومستوى النشاط الاقتصادي المحلي، حيث تعتمد ليبيا بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من السلع الاستهلاكية وهذا يجعل ميزانها التجاري عرضة مباشرة لتقلبات سوق النفط من جهة وفعالية السياسات الاقتصادية المطبقة من جهة أخرى ولاسيما تلك المتعلقة بتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الواردات الأجنبية وتشجيع الإنتاج الداخلي ومن هنا تنبع أهمية دراسة الأنماط التجارية داخل ليبيا وخاصة في المناطق الحدودية التي تمثل نقاط التماس المباشر مع الدول المجاورة فجنوب غرب ليبيا يعد من أهم المناطق الجغرافية ويتميز بطبيعة نشاط تجاري فريدة نظرًا لحدوده مع عدة دول مجاورة مثل الجزائر والنيجر وتشاد، فضلًا عن روابطه التاريخية والاجتماعية والاقتصادية بهذه الدول وهذا الموقع الجغرافي أسهم في ظهور أشكال تجارية متباينة سواء الرسمية التي تتم عبر الموانئ الجمركية والمعابر القانونية، أو غير الرسمية (الاقتصاد الموازي) التي تجري عبر مسارات غير منظمة والتي باتت تشكل جزءًا بارزًا من النشاط الاقتصادي في تلك الرقعة.[10]

كما أن دراسة تطور التجارة في جنوب غرب ليبيا لا يمكن فصلها عن التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا بين عامي (2011 و2025) الظروف التي مرت بها البلاد أدت إلى تغييرات جوهرية في بنية الاقتصاد القومي أثرت مباشرة في طبيعة التجارة الخارجية ومستوى الرقابة والتنظيم في المناطق الحدودية وقد ساهم هذا الوضع في تضخم أنشطة التجارة غير النظامية التي غالبًا ما كانت بديلًا للقنوات الرسمية لاسيما مع ضعف المؤسسات التنظيمية وعدم استقرار السياسات الاقتصادية وفي هذا الإطار تشير بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن التجارة الخارجية سواء عبر الصادرات أو الواردات، تلعب دورًا رئيسيًا في التأثير على النمو الاقتصادي فقد أظهرت دراسة لسلمى عيسى سليمان (2012) حول أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي أنه في الحالة الليبية كان لكل من الصادرات والواردات تأثير أكبر على معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالاستثمار الداخلي وبالمثل أظهر بحث لحويطة وشطا (2009م)، الذي

---

[8] Gishawa, Y. (2015). The Tuareg Struggle and the Repercussions of the Libyan Revolution in the Sahel. In: Cole, B. and McQueen, B. (eds.). The Libyan Revolution and its Repercussions, p. 100.

[9] يوسف عبد الرحمن سعيد الهوش، (2025م)، تطور التجارة الخارجية الليبية وأهم تحدياتها خلال الفترة (2015 - 2024)، المجلد 6، العدد 1، ص 340.

[10] نفس المرجع السابق، ص 340.

حلل التجارة الخارجية الليبية للفترة (1977–2006)، وكما أن هيكل الصادرات والواردات الليبية يتسم بتركيز واضح على عدد محدود من السلع والأسواق الأجنبية مع وجود اختلال تجاري يميل لصالح الواردات في أوقات مختلفة.
وقد تطرقت دراسة لمصطفى البللازي (2012م) للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا واستنتجت وجود علاقة تبادلية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي بمعنى أن زيادة الصادرات تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي بينما يحسن الأداء الاقتصادي من القدرة التصديرية وتؤكد هذه النتائج على أهمية تنويع القاعدة الإنتاجية والتجارية للاقتصاد الليبي وعدم الاكتفاء بقطاع النفط كمصدر وحيد للدخل لذا تكتسب دراسة واقع التجارة البينية الإقليمية بين جنوب غرب ليبيا والدول المجاورة أهمية خاصة لكونها تسلط الضوء على الطابع غير المتوازن للعلاقات الاقتصادية ومستوى تداخل أنشطة التجارة الرسمية وغير الرسمية وتداعيات ذلك على التنمية المحلية وذلك يتيح تحليل هذه العلاقات خلال الفترة (2011–2025) فهم التحولات الهيكلية التي طرأت على اقتصاد الحدود ومدى إمكانية تحويل هذا النشاط التجاري إلى محرك فعال للتنمية المستدامة عبر تقوية التكامل الاقتصادي الجهوي، وتطوير البنية التحتية التجارية، وإضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة الموازية، ودعم آليات الرقابة والتنظيم.[11]

المبحث الثاني: معوقات التجارة البينية وآفاق تحويلها إلى أداة للتنمية المستدامة:

يعد التبادل التجاري الإقليمي من أبرز الأدوات الاقتصادية لتعزيز الاندماج بين الدول والمناطق المتجاورة ويضطلع بدور محوري في تحفيز تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتوليد فرص العمل وحفز الاستثمار مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية كما يمثل التجارة الإقليمية وسيلة استراتيجية للاستفادة من الميزات النسبية والموارد المتاحة وتوسيع الأسواق المحلية والجهوية وتوطيد الروابط الاقتصادية بين الدول وعلى الرغم من تزايد أهميته يواجه التبادل التجاري الإقليمي جملة من المعوقات التي تحد من فعاليته وقدرته على بلوغ غاياته وقد تشمل هذه العقبات ضعف البنية التحتية وتعقيد الإجراءات الجمركية، وغياب التنسيق المؤسساتي وعدم الاستقرار السياسي والأمني وسيادة التجارة غير الرسمية، وضعف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وتؤدي هذه التحديات إلى تراجع حجم التبادل وانخفاض القدرة التنافسية وضياع فرص التنمية المشتركة وفي المقابل فإن معالجة هذه الصعوبات وتهيئة مناخ ملائم للتجارة الإقليمية ويمكن أن تحولها إلى محرّك أساسي للتنمية المستدامة ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعم الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الدخل ورفع مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي مع مراعاة الأبعاد البيئية والتنموية طويلة الأمد لذا تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أبرز المعضلات التي تعترض التجارة الإقليمية وتحليل أسبابها وآثارها واستشراف الآفاق المستقبلية لتحويل التبادل الإقليمي إلى آلية فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه التجارة البينية في المنطقة:

إن نجاح التجارة البينية الإقليمية بين جنوب غرب ليبيا والدول المجاورة يتطلب مناخاً اقتصادياً وتجارياً مستقراً وإزالة المعوقات التي تعيق تطور التجارة وتحول دون استغلال الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة ويشكل جنوب غرب ليبيا ممراً طبيعياً يربط ليبيا بدول الساحل والصحراء كالنيجر وتشاد والجزائر ومع ذلك ظل حجم التجارة البينية دون إمكانياته بسبب جملة من التحديات الاقتصادية والأمنية والإدارية والهيكلية التي أثرت مباشرة على التبادل التجاري بين عامي (2011 و 2025)، ويعد الاستقرار السياسي والأمني محدداً رئيسياً لازدهار التجارة البينية الإقليمية فمنذ عام (2011)، وقد شهدت ليبيا انقساماً سياسياً وتوترات أمنية أثرت بشكل مباشر على النشاط التجاري ولا سيما في المناطق الحدودية وقد أدى ذلك إلى ضعف المراقبة على المعابر البرية وتراجع كفاءة العمل الجمركي وتزايد المخاطر المرتبطة بالنقل والتجارة عبر الحدود وكما ساهمت الصراعات المسلحة وانتشار التهريب والجريمة المنظمة في إضعاف ثقة المستثمرين والتجار ويفضل العديد من المتعاملين الاقتصاديين الآن تقليص أنشطتهم أو اللجوء إلى القنوات غير الرسمية لتفادي المخاطر مما ينعكس سلباً على حجم التجارة النظامية وإيرادات الدولة العامة.[12]

وقد تعاني المناطق الجنوبية الغربية لليبيا من عجز واضح في البنى التحتية اللازمة لدعم التجارة البينية الإقليمية ويشمل ذلك الطرق وشبكات النقل والمستودعات ومراكز الخدمات الجمركية والاتصالات والكهرباء فالطرق التي تربط المدن الجنوبية بالمنافذ الحدودية تحتاج إلى صيانة وتحديث مستمرين إضافة إلى ذلك تزيد المسافات الطويلة والتضاريس الصحراوية القاسية من تكاليف الشحن حيث إن محدودية الخدمات اللوجستية تؤدي إلى تأخير وصول البضائع، وارتفاع أجور النقل، وتدني القدرة التنافسية للمنتجات المتداولة بين ليبيا وجيرانها كما أن غياب المناطق الحرة والمراكز التجارية العصرية يقلل من الفرص لتحويل الجنوب الغربي إلى قطب إقليمي للتجارة وإعادة التصدير ومن أبرز المعوقات وجود إجراءات إدارية معقدة ومطولة عند بعض المنافذ الحدودية مثل تعدد الجهات التنظيمية وكثرة المستندات المطلوبة وبطء عملية التخليص الجمركي وهذا ما يرفع من زمن وتكاليف التجار ويدفع البعض منهم للتحول نحو المسارات غير النظامية

[11] يوسف عبد الرحمن سعيد الهوش، (2025م)، تطور التجارة الخارجية الليبية وأهم تحدياتها خلال الفترة (2015 - 2024)، مرجع سابق، ص 342.

[12] صالح بن عمر، (2010م)، العولمة الاقتصادية. ثم الاسترداد من الموسوعة التاريخية، ص360، https://www.ikhwanwiki.org

كما يشكل عدم توحيد الأنظمة الجمركية والتشريعات التجارية بين ليبيا والدول المجاورة عائقاً إضافياً حيث تتباين الرسوم ومتطلبات الاستيراد والمعايير من دولة لأخرى مما يعيق انسياب البضائع ويضعف فرص الاندماج التجاري.[13]

يعد النشاط التجاري غير الرسمي سمة بارزة في النواحي الحدودية وحيث يتم تداول قدر لا بأس به من السلع خارج القنوات الشرعية، سواء بسبب ضعف الرقابة أو الرسوم المرتفعة أو الإجراءات المعقدة ورغم أن هذا النوع من التجارة يوفر سلعاً وفرص دخل لبعض السكان المحليين، إلا أن له تداعيات سلبية عديدة فهو يحرم الدولة من عائدات الرسوم والضرائب ويوهن المؤسسات الرسمية ويسمح بدخول بضائع مجهولة المصدر أو ذات جودة متدنية ويزيد من صعوبة تقدير الحجم الحقيقي للتداول بين ليبيا وجيرانها ويعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على قطاع النفط مما أدى إلى تراجع اهتمام القطاعات الإنتاجية الأخرى كـ الزراعة والصناعة والخدمات وهذا الوضع يؤثر بشكل مباشر على التجارة البينية، إذ يتطلب نجاحها قاعدة إنتاجية متنوعة قادرة على توفير سلع قابلة للتصدير والتداول وقد أدى هذا الاعتماد على النفط إلى تراجع الاهتمام بالشؤون الداخلية وتحوّل ليبيا من مصدر رئيسي لمنتجات متنوعة للدول المجاورة إلى مستورد كبير علاوة على ذلك تؤثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام والسيولة المحلية مما ينعكس بدوره على نشاط السوق والتجارة.[14]

كما تواجه المنتجات الليبية صعوبات تتعلق بالجودة والتكلفة والاستدامة مما يقلل من جاذبيتها في الأسواق المجاورة ويعود هذا إلى ضعف الاستثمارات الصناعية وارتفاع كلفة الإنتاج وغياب التقنيات الحديثة ومحدودية التدريب التقني وفي المقابل تدخل الأسواق الليبية منتجات أجنبية أقل سعراً وأكثر تنوعاً مما يجعل المنتوجات المحلية أقل تنافسية ويؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري لصالح الواردات كما يمثل ضعف القطاع المصرفي تحدياً كبيراً يُعيق التجارة البينية الإقليمية وينبع هذا من الدور المحدود للبنوك في تمويل التجارة الخارجية وصعوبة فتح الاعتمادات المستندية والنقص العرضي في السيولة النقدية بالإضافة إلى بطء عمليات التحويل المالي بين ليبيا وجيرانها حيث إن غياب منظومات دفع إلكترونية حديثة وضعف التنسيق المصرفي الإقليمي يدفع بعض التجار للجوء إلى النقد أو الأساليب غير الرسمية مما يزيد المخاطر ويُقلل الشفافية المالية.[15]

على الرغم من وجود اتفاقيات تعاون إقليمية بين ليبيا وبعض جيرانها إلا أن العديد من هذه الاتفاقيات لم يتم تفعيلها بشكل فعال أو بقيت مجرد حبر على ورق كما أن انعدام رؤية مشتركة لتطوير المعابر الحدودية وتسهيل حركة الأفراد والبضائع وإقامة مناطق اقتصادية مشتركة قد حد من جني ثمار هذه الاتفاقيات بالإضافة إلى ذلك تتأثر التجارة البينية بالأوضاع الاقتصادية والسياسية في الدول المجاورة كـ النزاعات الداخلية وتقلبات العملات وارتفاع معدلات التضخم وتشديد الرقابة الحدودية وكذلك التحولات الدولية في سلاسل الإمداد وأسعار الطاقة وتكاليف النقل ويوضح هذا أن التبادل التجاري بين جنوب غرب ليبيا والدول المجاورة يواجه شبكة معقدة من المعوقات وتتراوح بين عدم الاستقرار السياسي والأمني وضعف البنية التحتية والتعقيدات الإدارية مروراً بمحدودية الإنتاج المحلي ونقص التمويل وتدني مستوى التكامل الإقليمي لذا فإن تحويل هذا التبادل التجاري إلى قاطرة للتنمية المستدامة يتطلب إصلاحات مؤسسية شاملة وتطوير المعابر الحدودية ودعم الإنتاج المحلي وتعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الجوار بما يضمن انتقال المنطقة من الهامشية الاقتصادية إلى مركزية تجارية وتنموية فاعلة. [16]

كما أن المعلومات والتحليلات المتعلقة بنشاط الاستيراد والتصدير في جنوب غرب ليبيا حيث تظهر تباينًا واضحًا في حجم ونمط التجارة البينية مع الدول المجاورة وهذا النشاط لا يعكس القدرة الاقتصادية المتاحة أو الخصائص الجغرافية التي ينبغي أن تسهل التجارة نظرياً بالرغم من بيئة حدودية ملائمة لنشاط تجاري متنوع، فإن أنماط التبادل السائدة تتسم بعدم الاستقرار وتعمل غالبًا بشكل غير رسمي مما يعيق تطورها ضمن إطار مُنظَّم ومستدام ويبرز هذا الحاجة إلى فحص هذه الأنماط وتأويل مساراتها وتحديد العوامل المؤثرة — سواء كانت تنظيمية أو أمنية أو اقتصادية — لفهم طبيعة التجارة في هذه المنطقة بدقة أكبر ولذلك يمكن الاستعانة بمؤشرات دولية مثل مؤشر البنك الدولي لممارسة الأعمال لتفسير بيئة التجارة المحيطة وتأثيرها على اتجاهات التجارة البينية. [17]

وبين مؤشرات البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال أن مناخ الأعمال في النطاق المحلل يعاني من عقبات هيكلية تعيق سريان التجارة البينية الإقليمية حيث إن مستويات القدرة التنافسية وسهولة الإجراءات المتعلقة بالتجارة العابرة للحدود تتراجع ويعكس هذا صعوبة ممارسة الأعمال في جنوب غرب ليبيا لا سيما مع تعقيد الإجراءات الإدارية والجمركية والإطار المؤسسي الضعيف الذي يحكم قطاع التجارة كما تشكل البنية التحتية عائقاً رئيسياً أمام نمو التجارة البينية حيث تتسم بقصور كبير في شبكات النقل والطرق والمنافذ اللوجستية ويشمل هذا القصور الكفاءة المحدودة للمسالك البرية وغياب الربط الفعال مع الممرات التجارية الإقليمية وتؤدي هذه النواقص إلى ارتفاع تكاليف النقل والتجارة، مما يحد من قدرة التجار على بلوغ الأسواق المحلية والدولية بكفاءة تنافسية ويواجه النشاط التجاري في جنوب غرب ليبيا أيضاً مصاعب

---

[13] محمد المقداد. (2022م)، تأثير العولمة الاقتصـــادية على التكتلات الإقليمية والدولية. مجلة القرطاس للعلوم الاقتصـــادية والتجارية 2 (2) الصفحات 360.

[14] سميح مسعود (2011م)، وجهة نظر اقتصادية، المجلد (1) عمان الاردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ص29.

[15] بركان أنيسة، ودراج عفيفة (2022م) سلاسل القيمة العالمية وانعكاساتها على التجارة الدولية في ظل المستجدات المعاصرة مجلة الاقتصاد الجديد 13(2)، صفحة 157.

[16] إحصاءات التجارة لتنمية الأعمال التجارية الدولية. (2024م). ثم الاسترداد من https://www.trademap.org

[17] عبد الرحمن الزاهي سعيد علي، (2017م)، التحديات التي تواجه التجارة البينية بين دول شمال أفريقيا، ص16- 17.

متعلقة بتوفر محدود لعناصر الإنتاج الأساسية كالطاقة والتمويل والعمالة الماهرة الأمر الذي يؤثر سلباً على القدرة الإنتاجية للمنشآت الاقتصادية المحلية وعلاوة على ذلك يسهم النقص في الأسواق المالية وغياب الأدوات التمويلية التي تدعم التجارة العابرة للحدود في إضعاف حركة التجارة البينية الإقليمية، ومن جهة أخرى تساهم المعوقات التنظيمية والإجرائية كإجراءات الجمارك المطولة والرسوم المرتفعة والحواجز غير الرسمية العديدة على طول مسارات التجارة في تضاؤل حجم التبادل التجاري بين المنطقة والدول المجاورة ويفاقم ضعف التنسيق الإقليمي وغياب السياسات التجارية الموحدة من هذه الصعوبات بالإضافة إلى ذلك يقلل الدور المحدود للقطاع الخاص وفي دعم التجارة البينية، بسبب مناخ استثماري ضعيف وصعوبة ممارسة الأعمال ومن استغلال الفرص الاقتصادية المتاحة في المنطقة كما أن صغر حجم الأسواق المحلية وضعف القوة الشرائية في بعض أنحاء جنوب غرب ليبيا يحدان بشكل إضافي من توسع النشاط التجاري وبشكل عام كما تجسد هذه العوامل منظومة من التحديات الهيكلية والتنظيمية واللوجستية التي تعيق تقدم التجارة البينية الإقليمية في جنوب غرب ليبيا وتقيد قدرتها على الاضطلاع بدور فاعل في دعم التنمية الاقتصادية الإقليمية.[18]

ثانياً: مقومات وفرص تطوير التجارة البينية لتحقيق التنمية المستدامة:

يعد جنوب غرب ليبيا منطقة ذات أهمية جغرافية واقتصادية فريدة موقعها الاستراتيجي يربط ليبيا بعدة دول مجاورة كما تحوي ثروات طبيعية وفيرة ونشاطات اقتصادية متنوعة ويمكن أن تشكل أساسًا جوهريًا لتعزيز التبادل التجاري. في هذا الإطار يصبح تقصي الإمكانات والمنافع لتنمية التجارة البينية في تلك المنطقة ضروريًا، إذ reprezents مسارًا حيويًا لدعم التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية حيث تقوم التجارة البينية في جنوب غرب ليبيا على عدة ركائز أساسية أبرزها تقاربها الجغرافي مع دول مثل الجزائر وتشاد والنيجر وقد تتميز المنطقة بشبكات اجتماعية وتاريخية واسعة تعبر الحدود مما يسهل انتقال السلع والخدمات حيث إن تباين الفعاليات الاقتصادية المحلية خاصة التجارة التقليدية والأنشطة المرتبطة بالحدود عنصر آخر يدعم استمرارية هذا التبادل، ويظهر الوضع الراهن عددًا من الفرص التي يمكن استغلالها لتطوير التجارة البينية مثل تحسين منشآت النقل والاتصال وتفعيل المعابر والمرافئ الحدودية وتدعيم دور القطاع الخاص في التجارة والاستفادة من الاتفاقيات الإقليمية التي تحفز التكامل الاقتصادي بين الدول المجاورة وكما تعد التحولات في الرقمنة واللوجستيات فرصة هامة لخفض التكاليف وزيادة فعالية سير الأعمال وبالتالي تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الموارد المتاحة والمقومات الممكنة لتطوير التجارة البينية في جنوب غرب ليبيا بهدف فهم قدرتها على المساهمة في بلوغ التنمية المستدامة وتوطيد دورها كمحرك اقتصادي حيوي داعم للاستقرار والازدهار في المنطقة.[19]

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1. **دراسة احميد مجحود عبدالله. (2022). قياس محددات التجارة الخارجية لليبيا مع ايطاليا باستخدام نموذج الجاذبية Gravity Model للفترة الزمنية (1990–2020):** سعى هذا البحث إلى تحديد العوامل الرئيسية المؤثرة على التجارة الخارجية لليبيا مع إيطاليا إحدى أهم شركائها التجاريين، باستخدام نموذج جاذبية يعتمد على صيغة لوغاريتمية تقليدية مستندة إلى منهجية ARDL. وشمل البحث عدة عوامل تفسيرية: الناتج المحلي الإجمالي لكل من ليبيا وإيطاليا، وعدد سكان ليبيا، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إيطاليا، والمسافة الجغرافية بين ليبيا وإيطاليا، ومؤشر ثنائي يعكس أثر العقوبات الاقتصادية المفروضة خلال حادثة لوكربي على التبادلات التجارية بين البلدين. وقد عكس المتغير المقاس إجمالي التجارة الخارجية لليبيا (الشحنات الصادرة والواردة) خلال الفترة 1990-2020. وبعد حساب الانحدار للعوامل التنبؤية، أظهرت النتائج أن جميع العوامل المستقلة كان لها تأثير ذو دلالة إحصائية واقتصادية على المتغير المقاس. علاوة على ذلك، كان للمتغير المقاس في فترة التأخير (1-) تأثير ملحوظ على نفسه في الفترة الحالية عند مستوى دلالة 5%. وتوافقت جميع إشارات العوامل مع توقعات المبادئ الاقتصادية. باستثناء عامل (عدد السكان الليبيين)، أشارت النتائج أيضًا إلى وجود ارتباط توازن دائم يربط كلًا من (متوسط دخل الفرد في إيطاليا، والناتج المحلي الإجمالي لإيطاليا، والناتج المحلي الإجمالي لليبيا، والفصل التجاري بين ليبيا وإيطاليا) بحجم التبادل التجاري بين ليبيا وإيطاليا.[20]
2. **دراسة عبد الرازق صالح الشباح، & مروة طيب عبد الحميد. (2025). دراسة اقتصادية تحليلية للميزان التجاري الزراعي الليبي خلال الفترة (2000–2020):** يهدف هذا البحث إلى تحديد خصائص التجارة الخارجية الزراعية الليبية. يُظهر التوزيع الإقليمي للشحنات والمشتريات خلال الفترة 2015-2020 أن الكويت هي المستورد الرئيسي للبطاطس من ليبيا، بينما الأردن هو المستورد الرئيسي للتمور. وتُعد إيطاليا المستورد الرئيسي للخضراوات المصنعة. أما بالنسبة للموردين الرئيسيين لبعض المنتجات الزراعية إلى ليبيا، فيتم استيراد القمح من أوكرانيا ورومانيا، ودقيق القمح من تونس وأوكرانيا وإيطاليا، والذرة من أوكرانيا ورومانيا. وتشير مؤشرات أداء التجارة الخارجية الزراعية الليبية إلى أن متوسط نصيب الفرد من الصادرات الزراعية بلغ 0.002 تقريبًا للفترتين الأولى واللاحقة على التوالي.

---

[18] عبد الرحمن الزاهي سعيد علي، (2017م)، التحديات التي تواجه التجارة البينية بين دول شمال أفريقيا، مرجع سابق، ص16- 17.

[19] يوسف مروش، (2017م)، تحرير التجارة البينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، 16-17.

[20] احميد مجحود عبد الله. (2022l). قياس محددات التجارة الخارجية لليبيا مع ايطاليا باستخدام نموذج الجاذبية Gravity Model للفترة الزمنية (1990–2020). مجلة الدراسات الاقتصادية، 5(3)، ص 251.

في الوقت نفسه، بلغ نصيب الفرد من الواردات الزراعية 0.247 تقريبًا للفترتين الأولى واللاحقة على التوالي. ويشير متوسط مستوى هشاشة التجارة الخارجية الزراعية إلى أنه اقترب من 7.85 و9.84 للفترتين الأولى واللاحقة على التوالي. تشير درجة المشاركة المالية في التجارة الخارجية الزراعية إلى أن متوسط الفترة اللاحقة أعلى من متوسط الفترة الأولية، مما يدل على أن ليبيا دولة مستوردة صافية. وقد بلغ متوسط اعتماد ليبيا الاقتصادي على الدول الأخرى حوالي 91.65% و559.46% للفترتين الأولى واللاحقة من التجارة الخارجية الزراعية على التوالي. كما تبين أن متوسط معدل الشحنات الزراعية التي تغطي المشتريات الزراعية الليبية في الفترة اللاحقة كان أقل من متوسط الفترة الأولية. وخلال فترة العقوبات الاقتصادية، بلغ متوسط الميل لاستيراد المنتجات الزراعية الليبية حوالي 89.387% و491.6205% للفترتين الأولى واللاحقة على التوالي، مما يشير إلى اعتماد البلاد بشكل كبير على المشتريات الزراعية خلال تلك الفترة. وبعد انتهاء العقوبات الاقتصادية، ارتفع متوسط الميل لاستيراد المنتجات الزراعية الليبية إلى حوالي 557.32%، بينما انخفض متوسط الميل لشحن المنتجات الزراعية الليبية إلى 2.14%. يشير متوسط الميل الهامشي لتصدير المنتجات الزراعية الليبية إلى ارتفاعه في الفترة اللاحقة مقارنةً بالفترة الأولى، حيث بلغ حوالي 1.02% و32.70% للفترتين الأولى واللاحقة على التوالي. في المقابل، يشير متوسط الميل الهامشي لاستيراد المنتجات الزراعية الليبية إلى انخفاضه في الفترة اللاحقة مقارنةً بالفترة الأولى، حيث بلغ حوالي 113.25% و-6302.5% للفترتين الأولى واللاحقة على التوالي. أوصت الدراسة بتعزيز الإنتاج المحلي الموجه للأسواق الخارجية وتنويع مصادر التوريد لجعل الاقتصاد الليبي أكثر انفتاحًا على السوق العالمية. كما أوصت بتعزيز قطاع التصدير الليبي، ولا سيما الصادرات غير النفطية. [21]

3. **دراسة يوسف الهوش. (2025). تطور التجارة الخارجية الليبية وأهم تحدياتها خلال الفترة (2015–2024):** تلعب التجارة الخارجية دور مهم في اقتصاديات الدول، فتوثر على ميزان المدفوعات والدخل الإجمالي وبالتالي على النمو الاقتصادي، ولقد استهدفت الدراسة تحليل التجارة الخارجية الليبية فتطرقت لتطور الصادرات والواردات والميزان التجاري، خلال الفترة (2015 - 2024) فثمَّ الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل تطور حجم الصادرات والواردات الاجمالية، وهيكلتها السلعية والجغرافية، ولقد ثمَّ التطرق إلى اتجاه المبادلات التجارية وأهم الشركاء التجاريين لليبيا. حيث خلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها أنَّ الميزان التجاري لليبيا يرتكز بشكل أساسي على صادرات النفط الخام التي تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية، التي تعتبر من أهم التحديات اتي تواجه التجارة الخارجية الليبية، كما تتأثر بالمتغيرات الداخلية كأغلاق الحقول النفطية، المودي لنقص حجم الإنتاج من النفط الخام وانعكاسه على حجم الصادرات إضافة إلى ضعف الصادرات خارج قطاع النفط.[22]

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. **In Study Farag, F. S., Ab-Rahim, R., & Mohd-Kamal, K. A. (2021). Foreign trade and economic growth relationship: Empirical evidence from Libya:** يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة السببية قصيرة وطويلة الأجل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة من 1990 إلى 2017. ويستخدم هذا التحليل اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ المتجهي (VECM)، واختبار والد لتحقيق هدف الدراسة. وتشمل العوامل المستخدمة في هذا البحث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، والواردات؛ وقد جُمعت البيانات من مصادر متنوعة كالبنك المركزي الليبي ووزارة التخطيط الليبية. وتشير نتائج هذا البحث إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في ليبيا. وفي هذا السياق، تتجلى علاقة سببية قصيرة الأجل من الصادرات والواردات إلى النمو الاقتصادي.[23]

2. **In Study Sowrov, S. M. (2024). Trade openness, tariffs and economic growth: An empirical study from countries of G-20.:** تتناول هذه الورقة البحثية بالدراسة التجريبية العلاقات بين انفتاحية التجارة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التعريفة الجمركية على الواردات، والنمو الاقتصادي، لطالما تصدرت التجارة الدولية نقاشات التنمية والنمو الاقتصادي. كما خضعت انفتاحية التجارة، تعريفها ونطاقها وآثارها، لدراسات عديدة. ويُنظر إلى التعريفات الجمركية، وفقًا للرأي السائد ومعظم الدراسات التجريبية، على أنها عامل سلبي يؤثر على النمو الاقتصادي، وقد تم اختيار بيانات 11 دولة من دول مجموعة العشرين لإجراء هذه الدراسة. أظهرت النتائج وجود ارتباط إيجابي ذي دلالة إحصائية بين انفتاحية التجارة والنمو الاقتصادي. بينما أظهر نموذج الانحدار المتأخر ارتباطًا سلبيًا ذا دلالة إحصائية بين التعريفات الجمركية والنمو الاقتصادي. وقد استُخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وانحدار التأثيرات الثابتة لبيانات اللوحات لإجراء تحليل الانحدار. ولمعالجة مشكلة التداخل في متغير انفتاحية التجارة، تم استخدام تقنية انحدار متأخر لمدة عام واحد. النتائج

---

[21] عبد الرازق صالح الشباح، & مروة طيب عبد الحميد. (2025). دراسة اقتصادية تحليلية للميزان التجاري الزراعي الليبي خلال الفترة (2000–2020). مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 3(5)، ص 658.

[22] يوسف الهوش. (2025م). تطور التجارة الخارجية الليبية وأهم تحدياتها خلال الفترة (2015–2024). مجلة شروس، 6(1)، ص 339.

[23] Farag, F. S., Ab-Rahim, R., & Mohd-Kamal, K. A. (2021). Foreign trade and economic growth relationship: Empirical evidence from Libya. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 11(4), p:181.

قوية وذات دلالة إحصائية. وتوصي الدراسة بتطبيق سياسات خاصة بكل دولة لفتح التجارة وتخفيف التعريفات الجمركية.[24]

3. **In Study Elboiashi, H. (2025). The Impact of Foreign Trade on Sustainable Development in the Libyan Economy: An Applied Study (1990–2022).** يُحلل هذا البحث تحليلاً نقدياً العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين حجم التجارة الخارجية والتنمية المستدامة في ليبيا، اقتصادها الفريد الذي يعتمد على الموارد الطبيعية في مرحلة ما بعد النزاع، وذلك خلال الفترة من 1990 إلى 2022. وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفترات الموزعة، يُقيّم البحث أثر حجم التجارة الخارجية على مؤشر هيكل للتنمية المستدامة، وهو مقياس شامل يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي ليشمل مؤشرات حيوية تتعلق بالبيئة ورفاهية الإنسان. تُظهر النتائج وجود ارتباط إيجابي طويل الأجل بين حجم التجارة الخارجية ومؤشر التنمية المستدامة، مدفوعاً بشكل رئيسي بالزيادات المصاحبة في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه. ومع ذلك، يبقى هذا الارتباط هشاً، إذ أن التضخم المستمر وارتفاع معدلات البطالة يُضعفان بشكل كبير إنجازات التنمية المستدامة. ويُشير البحث إلى اعتماد ليبيا الهيكلي المفرط على المحروقات والتقلبات الاقتصادية الكلية المستمرة باعتبارهما العائقين الرئيسيين أمام التنمية المتوازنة. تقترح الورقة تحولاً استراتيجياً نحو تنويع الصادرات، وتحقيق استقرار الأوضاع الاقتصادية الرئيسية، وسنّ قواعد عادلة للتوظيف، وذلك لتحقيق توافق أفضل بين التوسع التجاري وأهداف التنمية المستدامة. ويُعدّ التركيز على إدارة التضخم وتوفير فرص عمل واسعة النطاق أمراً بالغ الأهمية لتعزيز متانة مبادرة التنمية المستدامة في ليبيا.[25]

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع التجارة الخارجية، يتضح وجود اهتمام واضح بتحليل دور التجارة في دعم النمو الاقتصادي، وتحديد محدداتها، وبيان انعكاساتها على التنمية، خاصة في الحالة الليبية التي تتسم بخصوصية اقتصادية تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، ففيما يتعلق بالدراسات العربية، ركزت دراسة احميد مجحود عبدالله (2022) على تحليل محددات التجارة الخارجية الليبية باستخدام نموذج الجاذبية، حيث أظهرت أهمية العوامل الاقتصادية والجغرافية في تفسير تدفقات التجارة، وهو ما يعزز من فهم العلاقات التجارية الثنائية، إلا أن الدراسة انحصرت في شريك تجاري واحد (إيطاليا)، مما يحد من تعميم نتائجها على التجارة البينية مع دول الجوار، خاصة في المناطق الحدودية ذات الخصائص المختلفة، أما دراسة عبد الرازق الشباح ومروة عبد الحميد (2025)، فقد قدمت تحليلًا تفصيليًا للتجارة الزراعية الليبية، وأظهرت اعتماد ليبيا الكبير على الواردات الزراعية، وهو ما يعكس ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية، غير أن تركيزها كان قطاعيًا (زراعيًا) دون التطرق إلى الأبعاد الجغرافية أو دور التجارة الحدودية في دعم الاقتصاد المحلي، و في حين تناولت دراسة يوسف الهوش (2025) تطور التجارة الخارجية الليبية خلال فترة حديثة، وبيّنت التحديات التي تواجهها، وعلى رأسها الاعتماد على النفط والتقلبات الاقتصادية، وقدمت صورة شاملة عن هيكل التجارة الليبية، إلا أنها بقيت في إطار التحليل الكلي دون التعمق في دراسة أنماط التجارة البينية، خاصة غير الرسمية في المناطق الحدودية، أما على مستوى الدراسات الأجنبية فقد أكدت دراسة Farag et al. (2021) وجود علاقة سببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في ليبيا، مما يعزز أهمية التجارة كأداة لتحقيق النمو، لكنها لم تتناول الأبعاد المكانية أو الخصوصيات الإقليمية داخل الدولة. كما أظهرت دراسة Sowrov (2024) أن الانفتاح التجاري يسهم إيجابًا في النمو الاقتصادي، بينما تؤثر التعريفات الجمركية سلبًا، وهو ما يدعم التوجه نحو تحرير التجارة، غير أن هذه الدراسة جاءت في سياق دولي عام (دول G20)، مما يجعل تطبيق نتائجها على الحالة الليبية يتطلب مراعاة الفوارق الهيكلية، كما ركزت دراسة Elboiashi (2025) على العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية المستدامة في ليبيا، وأكدت وجود ارتباط إيجابي طويل الأجل بينهما، إلا أنها أشارت إلى هشاشة هذا الارتباط نتيجة استمرار المشكلات الهيكلية مثل التضخم والبطالة والاعتماد على النفط، وهو ما يعزز ضرورة البحث عن بدائل تنموية أكثر استدامة.

منهجية الدراسة:

أولاً: منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لدراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية كما هي في الواقع، مع تحليل العلاقات بين متغيراتها حيث يهدف هذا المنهج إلى وصف واقع التجارة البينية بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار خلال الفترة (2011–2025)، وتحليل العوامل المؤثرة فيها، واستشراف آفاق تحولها إلى أداة للتنمية المستدامة. كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي المقارن عند دراسة تطور التبادل التجاري عبر السنوات المختلفة ومقارنته بين دول الجوار.

[24] Sowrov, S. M. (2024). Trade openness, tariffs and economic growth: An empirical study from countries of G-20. arXiv preprint arXiv:2405.08052.

[25] Elboiashi, H. (2025). The Impact of Foreign Trade on Sustainable Development in the Libyan Economy: An Applied Study (1990–2022). Journal of Pure & Applied Sciences, 24(3), p:49.

ثانياً: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الجهات والقطاعات ذات العلاقة بالتجارة البينية في الجنوب الغربي الليبي، **ويشمل ذلك:**

- الجهات الحكومية ذات العلاقة (وزارة الاقتصاد، الجمارك، المنافذ الحدودية).
- التجار وأصحاب الأنشطة التجارية في المنطقة.
- الغرف التجارية والصناعية.
- العاملين في المنافذ الحدودية مع دول الجوار (تونس، الجزائر، النيجر، تشاد).
- الخبراء والباحثين في المجال الاقتصادي والتجاري.

ثالثاً: عينة الدراسة:

تم اختيار عينة قصدية (غير عشوائية) من مجتمع الدراسة، نظراً لطبيعة الموضوع وارتباطه بفئات محددة تمتلك خبرة مباشرة في التجارة البينية. **وتشمل العينة:**

- عدد من المسؤولين في المنافذ الجمركية.
- مجموعة من التجار المحليين.
- بعض موظفي المؤسسات الاقتصادية.
- خبراء اقتصاديون في التجارة الإقليمية.
- وذلك بهدف الحصول على بيانات دقيقة وواقعية تعكس طبيعة التجارة البينية في المنطقة.

رابعاً: أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات لجمع البيانات، **أهمها:**

- **الاستبيان:** تم تصميم استبيان موجه للعينة لجمع بيانات كمية حول واقع التجارة والمعوقات والفرص.
- **الوثائق والتقارير الرسمية:** مثل تقارير الجمارك، وزارة الاقتصاد، والمنظمات الدولية.
- **الدراسات السابقة:** للاستفادة من الإطار النظري والتحليلي.

خامساً: إجراءات الدراسة:

تم تنفيذ الدراسة وفق الخطوات التالية:

- تحديد مشكلة الدراسة وصياغة الفرضيات.
- إعداد الإطار النظري وجمع الدراسات السابقة.
- تصميم أدوات جمع البيانات (الاستبيان والمقابلات).
- عرض الأدوات على محكمين للتأكد من صدقها.
- توزيع الاستبيانات وجمع البيانات من العينة.
- تفريغ البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.
- مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة.

سادساً: الحدود للدراسة:

- **الحدود الزمانية:** تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من (2011 إلى 2025)، وهي فترة مهمة شهدت تغيرات سياسية وأمنية واقتصادية انعكست بشكل مباشر على حركة التجارة البينية في الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار.
- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على الجنوب الغربي الليبي باعتباره نطاقاً جغرافياً رئيسياً للتجارة الحدودية، بالإضافة إلى علاقاته التجارية مع دول الجوار وهي: السودان، الجزائر، النيجر، تشاد.

الدراسة الميدانية:

أولاً: مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الفاعلين والمؤسسات المرتبطة بعمليات التجارة البينية في إقليم الجنوب الغربي الليبي، إلى جانب الجهات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بتنظيم وإدارة وتسهيل الحركة التجارية مع دول الجوار خلال الفترة (2011–2025). ويشمل ذلك الأجهزة الحكومية المعنية بالتجارة والاقتصاد والجمارك والنقل، إضافة إلى الغرف التجارية، والبلديات، والمنافذ الحدودية، والمؤسسات الأمنية والخدمية المشرفة على حركة السلع والبضائع كما يضم مجتمع الدراسة التجار وأصحاب الأعمال والمستوردين والمصدرين، وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجالات النقل والتخزين والتوزيع، وكذلك العاملين في الأسواق المحلية والمعابر الحدودية الذين يرتبط نشاطهم بشكل مباشر أو غير مباشر بحركة التبادل التجاري مع دول الجوار (مثل ليبيا مع تونس، الجزائر، النيجر، وتشاد).ويهدف هذا التحديد لمجتمع الدراسة إلى تحليل واقع التجارة البينية في الجنوب الغربي الليبي من حيث حجمها وطبيعتها (الرسمية وغير الرسمية)، ورصد أبرز التحديات التي تواجهها، إضافة إلى استشراف آفاق تطويرها لتصبح أداة فاعلة في دعم التنمية المستدامة من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين سلاسل الإمداد، ورفع كفاءة البنية التحتية التجارية في المنطقة خلال الفترة المدروسة.

ثانياً: العينة وطريقة اختيارها:

تم اختيار عينة الدراسة بحيث تكون ممثلة لمجتمع البحث المتمثل في المؤسسات والجهات الفاعلة في حركة التجارة البينية بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار خلال الفترة (2011–2025)، وقد بلغ حجم العينة (100) مفردة من العاملين في القطاعات ذات الصلة، شملت مسؤولين في الإدارات الاقتصادية بالبلديات، وموظفين في الغرف التجارية، وعناصر من المنافذ الجمركية والحدودية، بالإضافة إلى تجار ومتعاملين في النشاط التجاري الرسمي وغير الرسمي وقد تم تقسيم العينة بشكل يضمن تمثيل مختلف الأطراف الفاعلة في العملية التجارية، حيث شملت فئات إدارية ورقابية وتنفيذية وأصحاب الأنشطة التجارية، بما يسمح بفهم شامل لواقع التجارة البينية من زوايا متعددة. كما تم اختيار العينة بطريقة العينة العشوائية الطبقية، بحيث تم تقسيم المجتمع إلى طبقات حسب نوع الجهة (حكومية، رقابية، تجارية رسمية، تجارية غير رسمية)، ثم تم اختيار أفراد العينة من كل طبقة بشكل عشوائي بما يضمن التمثيل العادل والدقيق لكافة المكونات. وقد روعي في اختيار العينة أن يكون أفرادها من ذوي الخبرة أو العلاقة المباشرة بموضوع التجارة البينية خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، مع استبعاد الحالات غير المرتبطة فعليًا بالنشاط التجاري الحدودي، وذلك لضمان أن تعكس البيانات المجمعة الواقع الفعلي للتجارة البينية وتطوراتها، وتوفر أساسًا علميًا دقيقًا لتحليل مدى إمكانية تحولها إلى محرك للتنمية المستدامة في المنطقة.

ثالثاً: منهجية الدراسة وأدواتها:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة موضوعها الذي يهدف إلى تحليل واقع التجارة البينية بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار خلال الفترة (2011–2025)، إضافة إلى استشراف آفاق تحولها إلى محرك للتنمية المستدامة ويقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة كما هي في الواقع، مع تحليل العوامل المؤثرة فيها، وتفسير العلاقات القائمة بين متغيراتها الاقتصادية والجغرافية والسياسية، بما يتيح فهماً شاملاً لواقع التبادل التجاري وحدوده وفرص تطويره. كما تستند الدراسة إلى التحليل الكمي والكيفي للبيانات المتاحة، من خلال مراجعة التقارير الاقتصادية والإحصاءات الرسمية والدراسات السابقة ذات الصلة بالتجارة الخارجية، مع التركيز على تدفقات السلع والخدمات عبر المنافذ الحدودية في الجنوب الغربي الليبي وعلاقته بدول الجوار خلال فترة الدراسة. وقد اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسية من أدوات البحث العلمي، إلى جانب تحليل الوثائق والتقارير الرسمية، لما يوفره الاستبيان من بيانات ميدانية مباشرة تعكس آراء الفاعلين في النشاط التجاري، ويسهم في قياس واقع التجارة البينية والتحديات التي تواجهها وفرص تطويرها نحو تحقيق التنمية المستدامة.

ويتكون الاستبيان من ثلاثة أقسام رئيسية متمثلة في التالي:

- **القسم الأول: البيانات الأولية**، وتشمل الجنس، العمر، المستوى التعليمي، طبيعة العمل (قطاع حكومي قطاع خاص، عمل حر، غير موظف، أخرى)
- **القسم الثاني: واقع التجارة البينية بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار**، ويتضمن مجموعة من الفقرات التي تقيس حجم التبادل التجاري، طبيعة السلع المتداولة، كفاءة المنافذ الحدودية، مستوى البنية التحتية الداعمة للتجارة، ومدى سهولة الإجراءات الجمركية والإدارية.
- **القسم الثالث: معوقات وآفاق تطوير التجارة البينية نحو التنمية المستدامة**، ويتناول أبرز التحديات مثل ضعف الأمن، تقلب السياسات الاقتصادية، ضعف البنية اللوجستية، إضافة إلى قياس فرص التحول نحو تجارة منظمة تسهم في دعم التنمية المستدامة من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول الجوار وتحفيز النمو المحلي في الجنوب الغربي الليبي.

رابعاً: ثبات الاستبيان:

يعد ثبات أداة الاستبيان من المتطلبات الأساسية لضمان دقة النتائج وموثوقيتها في هذه الدراسة، حيث يعكس مدى اتساق الأداة في قياس واقع التجارة البينية بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار، وكذلك التحديات والآفاق المرتبطة بتحويلها إلى محرك للتنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك، سيتم التحقق من ثبات الاستبيان باستخدام أسلوب إعادة الاختبار (Test-Retest)، من خلال تطبيق الاستبيان على عينة من الفاعلين في النشاط التجاري (مثل التجار، العاملين بالمنافذ الحدودية، والمسؤولين الإداريين) مرتين، مع ترك فاصل زمني مناسب بين التطبيقين. وبعد جمع البيانات في المرتين، سيتم حساب معامل الارتباط بين الاستجابات، حيث يُتوقع أن يظهر معامل ارتباط مرتفع، مما يدل على استقرار إجابات المبحوثين عبر الزمن، ويعكس اتساق الأداة في قياس المتغيرات المتعلقة بواقع التجارة البينية، ومستوى المعوقات التي تواجهها، وفرص تطويرها. ويسهم هذا الإجراء في تعزيز موثوقية أداة الدراسة، ويؤكد صلاحيتها للاستخدام في تحليل واقع التجارة البينية خلال الفترة (2011–2025)، بما يضمن الحصول على نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها في تفسير العلاقات بين متغيرات الدراسة واستشراف آفاقها المستقبلية نحو التنمية المستدامة.

يتضح من نتائج الجدول (1) أن قيم معامل ارتباط سبيرمان (ρ) تراوحت بين (0.41) و(0.75) بالنسبة للعلاقات الموجبة، وبين (-0.55) و(-0.63) للعلاقات السالبة، وجميعها دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.01)، مما يدل على وجود علاقات ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة. ففيما يتعلق بالعبارات الإيجابية، جاءت معظم قيم الارتباط موجبة ومتوسطة إلى قوية، حيث سجلت أعلى قيمة للارتباط في العبارة المتعلقة بوجود رؤية مستقبلية لتحويل التجارة البينية إلى أداة لتحقيق التنمية المستدامة(ρ = 0.75) ، تليها العبارة الخاصة بإمكانية تحول التجارة البينية إلى محرك

للتنمية المستدامة(0.74 = ρ) ، وهو ما يعكس إدراك أفراد العينة لأهمية تطوير هذا النوع من التجارة في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

كما أظهرت النتائج وجود ارتباطات موجبة قوية نسبيًا مع عناصر البنية التحتية ودعم المشاريع المحلية والاستقرار التجاري، مما يشير إلى أن تحسين هذه العوامل يسهم بشكل مباشر في تعزيز فعالية التجارة البينية. في المقابل، جاءت العبارات المتعلقة بالمعوقات مثل ضعف الأمن، والتقلبات في السياسات الاقتصادية، وضعف البنية التحتية، والإجراءات المعقدة، بعلاقات سالبة ذات دلالة إحصائية، حيث تراوحت قيم الارتباط بين (-0.55) و(-0.63)، وهو ما يدل على أن هذه العوامل تمثل عوائق حقيقية تحد من تطور التجارة البينية وتؤثر سلبًا على قدرتها في دعم التنمية المستدامة. وبوجه عام، تعكس هذه النتائج وجود علاقة ارتباطية واضحة بين واقع التجارة البينية ومعوقاتها من جهة، وآفاق تحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى، مما يؤكد أن تحسين بيئة التجارة البينية ومعالجة التحديات القائمة يمكن أن يسهم بشكل فعّال في تحويلها إلى محرك رئيسي للتنمية المستدامة في الجنوب الغربي الليبي.

جدول رقم (1): حساب نسبة الارتباط من خلال ارتباط سبيرمان (correlation Spearman)

ت	السؤال	حجم العينة	معامل الارتباط (ρ)	الدلالة(p-value)
1	حجم التبادل التجاري بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار يُعد نشطًا خلال الفترة.(2011–2025)	100	0.62	0.01
2	تعتمد التجارة البينية بشكل كبير على السلع الأساسية (مثل الغذاء والوقود).	100	0.41	0.01
3	تتوفر تنوعات كافية في السلع المتبادلة بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار.	100	0.59	0.01
4	تعمل المنافذ الحدودية بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار بكفاءة جيدة.	100	0.64	0.01
5	توجد بنية تحتية مناسبة تدعم حركة التجارة (طرق، نقل، مخازن).	100	0.67	0.01
6	تسهل الإجراءات الجمركية والإدارية حركة التبادل التجاري بين الجانبين.	100	0.58	0.01
7	تواجه التجارة البينية بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار عوائق إدارية وجمركية.	100	-0.55	0.01
8	هناك استقرار نسبي في حركة التجارة عبر الحدود خلال الفترة(2011–2025).	100	0.60	0.01
9	تسهم التجارة البينية في تنشيط الاقتصاد المحلي في الجنوب الغربي الليبي.	100	0.66	0.01
10	توجد فرص مستقبلية لتطوير التجارة البينية لتصبح محركًا للتنمية المستدامة.	100	0.72	0.01
11	يؤثر ضعف الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية سلبًا على حركة التجارة البينية.	100	-0.63	0.01
12	تمثل التقلبات في السياسات الاقتصادية والتجارية عائقًا أمام استمرارية النشاط التجاري.	100	-0.58	0.01
13	تعاني التجارة البينية من ضعف في البنية التحتية اللوجستية (طرق، نقل، تخزين).	100	-0.61	0.01
14	تؤدي الإجراءات الإدارية والجمركية المعقدة إلى الحد من نمو التجارة.	100	-0.60	0.01
15	يساهم ضعف التنسيق بين الجهات الرسمية في إعاقة انسياب التجارة البينية.	100	-0.57	0.01
16	توجد فرص حقيقية لتطوير التجارة البينية إذا تم تحسين الأمن والاستقرار.	100	0.69	0.01
17	يمكن أن تتحول التجارة البينية إلى محرك للتنمية المستدامة.	100	0.74	0.01
18	تطوير البنية التحتية اللوجستية سيزيد من حجم التبادل التجاري.	100	0.70	0.01
19	دعم المشاريع المحلية في الجنوب الغربي الليبي يعزز التجارة البينية.	100	0.68	0.01
20	توجد رؤية مستقبلية إيجابية لتحويل التجارة البينية إلى أداة للتنمية المستدامة.	100	0.75	0.01

القسم الأول: البيانات الأولية:

يتناول هذا القسم عرض وتحليل البيانات الأولية (الديموغرافية والوظيفية) لأفراد عينة الدراسة، والتي تمثل الخصائص العامة للمبحوثين، وذلك بهدف تكوين صورة واضحة عن خلفياتهم الشخصية والمهنية. وتُعد هذه البيانات ذات أهمية كبيرة في تفسير نتائج الدراسة، حيث تساعد في فهم طبيعة العينة ومدى تنوعها، ومدى انعكاس ذلك على آرائهم واتجاهاتهم نحو موضوع التجارة البينية في الجنوب الغربي الليبي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. ويشمل هذا القسم مجموعة من المتغيرات الأساسية، وهي: الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، وطبيعة العمل (مثل قطاع حكومي، قطاع خاص، عمل

حر، غير موظف، أخرى) وتُسهم هذه المتغيرات في إعطاء تصور شامل عن الخبرات العملية للمبحوثين ومدى ارتباطهم المباشر بموضوع الدراسة، الأمر الذي يعزز من موثوقية النتائج المستخلصة.

يتضح من بيانات الجدول (2) أن توزيع أفراد عينة الدراسة يعكس تنوعًا مقبولًا من حيث الخصائص الديموغرافية والمهنية، بما يدعم مصداقية النتائج وإمكانية تعميمها نسبيًا. ففيما يتعلق بالجنس، تشير النتائج إلى predominance الذكور بنسبة (65%) مقارنة بالإناث (35%)، وهو ما يمكن تفسيره بطبيعة الأنشطة المرتبطة بالتجارة البينية والعمل في المنافذ الحدودية التي يغلب عليها الطابع الذكوري. أما بالنسبة للفئة العمرية، فقد جاءت الفئة (25–34 سنة) في المرتبة الأولى بنسبة (30%)، تليها الفئة (35–44 سنة) بنسبة (25%)، ثم الفئة (45–54 سنة) بنسبة (20%)، في حين بلغت نسبة الفئة الأقل من 25 سنة (15%)، والفئة 55 سنة فأكثر (10%). ويعكس هذا التوزيع أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى الفئات العمرية النشطة اقتصاديًا، مما يعزز من قدرتهم على تقديم آراء واقعية حول موضوع الدراسة. وفيما يخص المستوى التعليمي، فقد تصدّر حملة البكالوريوس النسبة الأعلى (40%)، يليهم حملة الدبلوم (25%)، ثم الثانوي أو أقل (15%)، في حين بلغت نسبة الحاصلين على الماجستير (12%) والدكتوراه (8%). ويشير ذلك إلى أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بمستوى تعليمي جيد، ما يضفي درجة من الموثوقية على استجاباتهم. أما فيما يتعلق بطبيعة العمل، فقد شكّل العاملون في القطاع الحكومي النسبة الأكبر (35%)، يليهم القطاع الخاص (25%)، ثم العمل الحر (20%)، في حين بلغت نسبة غير الموظفين (10%)، وكذلك فئة أخرى (10%). ويعكس هذا التوزيع تنوعًا في الخلفيات المهنية، الأمر الذي يساهم في تقديم رؤى متعددة حول واقع التجارة البينية. وبوجه عام، يوضح هذا الجدول أن عينة الدراسة تتسم بدرجة مناسبة من التنوع والتوازن، خاصة من حيث العمر والمستوى التعليمي وطبيعة العمل، وهو ما يدعم دقة النتائج ويعزز من إمكانية الاعتماد عليها في تحليل واقع التجارة البينية وآفاق تطويرها نحو تحقيق التنمية المستدامة.

جدول رقم (2): توزيع عينة الدراسة وفق المتغيرات الديموغرافية والمهنية

المتغير	الفئة	عدد الأفراد	النسبة المئوية(%)
الجنس	ذكر	65	65%
	أنثى	35	35%
الفئة العمرية	أقل من 25 سنة	15	15%
	من 25 إلى 34 سنة	30	30%
	من 35 إلى 44 سنة	25	25%
	من 45 إلى 54 سنة	20	20%
	55سنة فما فوق	10	10%
المستوى التعليمي	ثانوي أو أقل	15	15%
	دبلوم	25	25%
	بكالوريوس	40	40%
	ماجستير	12	12%
	دكتوراه	8	8%
طبيعة العمل	قطاع حكومي	35	35%
	قطاع خاص	25	25%
	عمل حر	20	20%
	غير موظف	10	10%
	أخرى	10	10%

القسم الثاني: واقع التجارة البينية بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار:

يتناول هذا القسم تحليل واقع التجارة البينية بين منطقة الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار، وذلك من خلال مجموعة من الفقرات التي صممت لقياس الأبعاد الأساسية المرتبطة بهذا النشاط الاقتصادي الحيوي. ويهدف هذا القسم إلى تقديم صورة شاملة عن مستوى التبادل التجاري القائم، ومدى كفاءته، والعوامل المؤثرة فيه، بما يساعد في فهم طبيعة هذا القطاع ودوره في دعم الاقتصاد المحلي ويركز هذا القسم على عدد من المحاور الرئيسة، تتمثل في حجم التبادل التجاري بين المنطقة ودول الجوار، وطبيعة السلع المتداولة ومدى تنوعها، إضافة إلى كفاءة المنافذ الحدودية في تسهيل حركة التجارة، ومستوى البنية التحتية الداعمة مثل الطرق ووسائل النقل والتخزين، فضلًا عن مدى سهولة الإجراءات الجمركية والإدارية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري. وتكمن أهمية هذا القسم في كونه يوفر قاعدة تحليلية تساعد على تقييم واقع التجارة البينية بشكل دقيق، والكشف عن نقاط القوة والضعف فيها، الأمر الذي يمهد لبناء تصورات مستقبلية تسهم في تطوير هذا القطاع وتعزيز دوره في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

يتضح من نتائج الجدول (3) أن استجابات أفراد عينة الدراسة تعكس صورة واقعية لطبيعة التجارة البينية بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار، حيث تتباين الآراء بين الإيجابية فيما يتعلق بالفرص، والسلبية فيما يخص التحديات والمعوقات ففيما يتعلق بحجم التبادل التجاري، يرى (60%) من المبحوثين أنه نشط، مما يشير إلى وجود حركة تجارية ملحوظة في المنطقة، إلا أن وجود نسبة (25%) ممن أجابوا بـ"أحيانًا" و(15%) بـ"لا" يعكس عدم الاستقرار الكامل في هذا النشاط

وكما أظهرت النتائج أن التجارة البينية تعتمد بشكل كبير على السلع الأساسية، حيث وافق (70%) من أفراد العينة على ذلك، وهو ما يدل على محدودية التنوع في السلع المتداولة واعتمادها على الاحتياجات الضرورية أما بالنسبة لتنوع السلع، فقد أشار (55%) إلى توفر تنوع نسبي، مقابل (30%) يرون ذلك أحيانًا، وهو ما يعكس ضعفًا جزئيًا في تنويع القاعدة السلعية وفيما يخص كفاءة المنافذ الحدودية والبنية التحتية، جاءت النتائج متوسطة، حيث بلغت نسبة الموافقة (50%) و(45%) على التوالي، مع ارتفاع نسبة "أحيانًا"، مما يدل على وجود قصور نسبي في كفاءة هذه العناصر كما أظهرت النتائج أن الإجراءات الجمركية والإدارية لا تزال تمثل تحديًا، حيث لم تتجاوز نسبة الموافقة على سهولتها (40%)، مقابل (35%) "أحيانًا" و(25%) "لا"، وهو ما يشير إلى تعقيد نسبي في الإجراءات وفي المقابل، أكد (65%) من المبحوثين أن التجارة البينية تواجه عوائق إدارية وجمركية، وهو ما يعزز ما سبق من نتائج أما فيما يتعلق بالاستقرار التجاري، فقد جاءت النتائج متوسطة (50%)، مما يعكس حالة من التذبذب في حركة التجارة خلال الفترة محل الدراسة ورغم هذه التحديات، أظهرت النتائج جانبًا إيجابيًا، حيث يرى (60%) أن التجارة البينية تسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي، كما أكد (70%) وجود فرص مستقبلية كبيرة لتطويرها وتحويلها إلى محرك للتنمية المستدامة.

جدول رقم (3): توزيع النسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع التجارة البينية بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار (2011–2025)

السؤال	نعم (عدد)	نعم (%)	أحيانًا (عدد)	أحيانًا (%)	لا (عدد)	لا (%)	الإجمالي (عدد)	الإجمالي (%)
حجم التبادل التجاري بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار يُعد نشطًا خلال الفترة.(2011–2025)	60	60%	25	25%	15	15%	100	100%
تعتمد التجارة البينية بشكل كبير على السلع الأساسية (مثل الغذاء والوقود).	70	70%	20	20%	10	10%	100	100%
تتوفر تنوعات كافية في السلع المتبادلة بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار.	55	55%	30	30%	15	15%	100	100%
تعمل المنافذ الحدودية بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار بكفاءة جيدة.	50	50%	30	30%	20	20%	100	100%
توجد بنية تحتية مناسبة تدعم حركة التجارة (طرق، نقل، مخازن).	45	45%	35	35%	20	20%	100	100%
تسهل الإجراءات الجمركية والإدارية حركة التبادل التجاري بين الجانبين.	40	40%	35	35%	25	25%	100	100%
تواجه التجارة البينية بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار عوائق إدارية وجمركية.	65	65%	25	25%	10	10%	100	100%
هناك استقرار نسبي في حركة التجارة عبر الحدود خلال الفترة.(2011–2025)	50	50%	30	30%	20	20%	100	100%
تسهم التجارة البينية في تنشيط الاقتصاد المحلي في الجنوب الغربي الليبي.	60	60%	25	25%	15	15%	100	100%
توجد فرص مستقبلية لتطوير التجارة البينية لتصبح محركًا للتنمية المستدامة.	70	70%	20	20%	10	10%	100	100%

القسم الثالث: معوقات وآفاق تطوير التجارة البينية نحو التنمية المستدامة:

يتناول هذا القسم دراسة وتحليل المعوقات التي تواجه التجارة البينية بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار، إلى جانب استعراض الآفاق المستقبلية لتطويرها بما يسهم في دعم مسار التنمية المستدامة في المنطقة. ويأتي هذا القسم في إطار السعي إلى فهم العوامل التي تحد من فاعلية هذا القطاع الحيوي، وكذلك تحديد الإمكانات المتاحة لتعزيزه وتحويله إلى رافد أساسي للنمو الاقتصادي المحلي ويركز هذا القسم على أبرز التحديات التي تعيق تطور التجارة البينية، ومن أهمها ضعف الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية، وتقلب السياسات الاقتصادية والتجارية، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية واللوجستية وارتفاع تكلفة النقل والإجراءات التنظيمية، مما يحد من انسيابية الحركة التجارية بين الجانبين وفي المقابل يسعى هذا القسم أيضًا إلى إبراز الفرص المستقبلية المتاحة لتطوير هذا القطاع، من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول الجوار، وتبسيط الإجراءات الإدارية والجمركية، ودعم المشاريع المحلية، بما يسهم في بناء تجارة منظمة ومستدامة قادرة على الإسهام الفعّال في تحفيز النمو الاقتصادي في الجنوب الغربي الليبي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى البعيد.

يتضح من نتائج الجدول (4) أن هناك إجماعًا نسبيًا بين أفراد عينة الدراسة على وجود مجموعة من المعوقات التي تؤثر سلبًا على واقع التجارة البينية بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار، إلى جانب وجود توجهات إيجابية قوية نحو إمكانية تطويرها وتحويلها إلى أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة ففيما يتعلق بالمعوقات، أظهرت النتائج أن ضعف البنية التحتية اللوجستية جاء في مقدمة التحديات بنسبة موافقة مرتفعة بلغت (75%)، يليه ضعف الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية بنسبة (70%)، ثم تعقيد الإجراءات الإدارية والجمركية بنسبة (68%)، إضافة إلى التقلبات في السياسات

الاقتصادية بنسبة (65%). كما أشار (62%) من أفراد العينة إلى أن ضعف التنسيق بين الجهات الرسمية يمثل عائقًا إضافيًا أمام انسياب الحركة التجارية. وتعكس هذه النتائج أن البيئة الحالية للتجارة البينية لا تزال تواجه تحديات هيكلية وإدارية وأمنية تحد من فاعليتها وفي المقابل، أظهرت النتائج وجود اتجاهات إيجابية قوية نحو فرص التطوير المستقبلية، حيث يرى (80%) من أفراد العينة أن تطوير البنية التحتية اللوجستية سيؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري، بينما أكد (78%) إمكانية تحول التجارة البينية إلى محرك للتنمية المستدامة في حال تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول الجوار. كما أشار (74%) إلى أن دعم المشاريع المحلية يسهم في تنشيط التجارة البينية، في حين بلغت نسبة (82%) من المبحوثين الذين يؤكدون وجود رؤية مستقبلية إيجابية لتحويل التجارة البينية إلى أداة لتحقيق التنمية المستدامة وبوجه عام، تعكس النتائج وجود توازن واضح بين حجم التحديات الكبيرة والفرص الواعدة، حيث تؤكد أن معالجة المعوقات الحالية، خاصة المتعلقة بالأمن والبنية التحتية والإجراءات التنظيمية، يمكن أن يشكل نقطة تحول رئيسية في تطوير التجارة البينية وجعلها رافدًا أساسيًا للتنمية المستدامة في الجنوب الغربي الليبي.

جدول رقم (4): التوزيع والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات وآفاق تطوير التجارة البينية نحو التنمية المستدامة في الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار

السؤال	نعم (عدد)	نعم (%)	أحيانًا (عدد)	أحيانًا (%)	لا (عدد)	لا (%)	الإجمالي (عدد)	الإجمالي (%)
يؤثر ضعف الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية سلبًا على حركة التجارة البينية بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار.	70	70%	20	20%	10	10%	100	100%
تمثل التقلبات في السياسات الاقتصادية والتجارية عائقًا أمام استمرارية النشاط التجاري البيني.	65	65%	25	25%	10	10%	100	100%
تعاني التجارة البينية من ضعف في البنية التحتية اللوجستية (طرق، نقل، تخزين).	75	75%	15	15%	10	10%	100	100%
تؤدي الإجراءات الإدارية والجمركية المعقدة إلى الحد من نمو التجارة بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار.	68	68%	22	22%	10	10%	100	100%
يساهم ضعف التنسيق بين الجهات الرسمية في الدول المعنية في إعاقة انسياب التجارة البينية.	62	62%	25	25%	13	13%	100	100%
توجد فرص حقيقية لتطوير التجارة البينية إذا تم تحسين الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية.	72	72%	18	18%	10	10%	100	100%
يمكن أن تتحول التجارة البينية إلى محرك للتنمية المستدامة في حال تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول الجوار.	78	78%	15	15%	7	7%	100	100%
تطوير البنية التحتية اللوجستية سيؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار.	80	80%	12	12%	8	8%	100	100%
دعم المشاريع المحلية في الجنوب الغربي الليبي سيساهم في تنشيط التجارة البينية بشكل مستدام.	74	74%	16	16%	10	10%	100	100%
توجد رؤية مستقبلية إيجابية لتحويل التجارة البينية إلى أداة لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.	82	82%	10	10%	8	8%	100	100%

نتائج الدراسة:

1. أظهرت النتائج أن حجم التبادل التجاري بين الجنوب الغربي الليبي ودول الجوار يُعد متوسطًا إلى نشط، حيث بلغت نسبة الموافقة.(60%)
2. تبين أن التجارة البينية تعتمد بدرجة كبيرة على السلع الأساسية مثل الغذاء والوقود بنسبة.(70%)
3. كشفت النتائج عن وجود مستوى متوسط من تنوع السلع المتبادلة بنسبة (55%)، مما يشير إلى محدودية التنويع التجاري.
4. أظهرت الدراسة أن كفاءة المنافذ الحدودية متوسطة، حيث بلغت نسبة الموافقة.(50%)
5. تبين وجود ضعف نسبي في البنية التحتية الداعمة للتجارة بنسبة موافقة.(45%)
6. أظهرت النتائج أن الإجراءات الجمركية والإدارية ما تزال غير ميسرة بالشكل الكافي (40% فقط موافقة).
7. أكدت نسبة (65%) وجود عوائق إدارية وجمركية تؤثر على انسياب التجارة البينية.
8. تبين أن حركة التجارة عبر الحدود تتسم بعدم الاستقرار الكامل خلال الفترة (2011–2025) بنسبة.(50%)
9. أظهرت النتائج أن التجارة البينية تسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي بنسبة.(60%)
10. أكدت نسبة (70%) وجود فرص مستقبلية لتطوير التجارة البينية وتحويلها إلى محرك للتنمية المستدامة.
11. أظهرت النتائج أن ضعف الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية يمثل أحد أهم المعوقات بنسبة.(70%)
12. تبين أن التقلبات في السياسات الاقتصادية والتجارية تشكل عائقًا رئيسيًا أمام النشاط التجاري.(65%)
13. كشفت الدراسة أن ضعف البنية التحتية اللوجستية يعد من أبرز التحديات بنسبة.(75%)
14. أظهرت النتائج أن تعقيد الإجراءات الإدارية والجمركية يحد من نمو التجارة بنسبة.(68%)
15. تبين أن ضعف التنسيق بين الجهات الرسمية يساهم في إعاقة انسياب التجارة البينية.(62%)

16. أكدت النتائج وجود فرص حقيقية لتطوير التجارة البينية في حال تحسين الوضع الأمني بنسبة.(72%)
17. أظهرت الدراسة أن تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول الجوار يمكن أن يحول التجارة البينية إلى محرك للتنمية المستدامة بنسبة.(78%)
18. تبين أن تطوير البنية التحتية اللوجستية سيؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري بنسبة.(80%)
19. أظهرت النتائج أن دعم المشاريع المحلية يسهم بشكل مباشر في تنشيط التجارة البينية.(74%)
20. أكدت الدراسة وجود رؤية مستقبلية إيجابية قوية لتحويل التجارة البينية إلى أداة لتحقيق التنمية المستدامة بنسبة (82%).

توصيات الدراسة:

1. العمل على تعزيز الأمن والاستقرار في جنوب غرب ليبيا ضروري لإنعاش التجارة البينية وضمان الانسياب السلس للبضائع والأشخاص عبر الحدود.
2. تطوير البنية التحتية في جنوب غرب ليبيا عبر تحسين شبكات الطرق وتحديث المعابر الحدودية، وإنشاء مراكز لوجستية عصرية لدعم النشاط التجاري.
3. تفعيل وتنظيم المعابر الحدودية مع النيجر وتشاد والجزائر والسودان لتيسير إجراءات الجمارك وتقليل التهريب.
4. وضع سياسات وتشريعات اقتصادية واضحة لتنظيم التجارة البينية وضمان إدماج جزء كبير من التجارة غير الرسمية في قطاعات منظمة ومتوافقة مع القانون.
5. إنشاء مناطق حرة وأسواق تجارية مشتركة في المدن الحدودية مثل سبها وغات لتعزيز التبادل التجاري وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
6. دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جنوب غرب ليبيا وتمكين السكان المحليين من الاستفادة من فرص التجارة والخدمات ذات الصلة.
7. تدعيم التعاون الاقتصادي والدبلوماسي بين ليبيا والدول المجاورة عبر اتفاقيات ثنائية وإقليمية تيسر التجارة والاستثمار.
8. إنشاء قواعد بيانات اقتصادية متخصصة ومراكز معلومات لرصد التجارة البينية وتوفير بيانات دقيقة لمساعدة صانعي القرار في التخطيط الرشيد.
9. تخصيص جزء من عائدات التجارة البينية لمشاريع التنمية المستدامة، مثل التعليم والصحة والمياه والطاقة لإحداث تأثير إيجابي على المجتمعات المحلية.
10. تطوير استراتيجية وطنية شاملة لتحويل جنوب غرب ليبيا إلى بوابة اقتصادية تربط ليبيا بـ "عمقها الأفريقي" وتعزيز دورها كمركز إقليمي للتجارة والتنمية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. إحصاءات التجارة لتنمية الأعمال التجارية الدولية. (2024م). ثم الاسترداد من https://www.trademap.org
2. احميد مجحود عبد الله. (l2022). قياس محددات التجارة الخارجية لليبيا مع ايطاليا باستخدام نموذج الجاذبية Gravity Model للفترة الزمنية (1990–2020). مجلة الدراسات الاقتصادية، 5(3)، ص 251.
3. بركان أنيسة، ودراج عفيفة (2022م) سلاسل القيمة العالمية وانعكاساتها على التجارة الدولية في ظل المستجدات المعاصرة مجلة الاقتصاد الجديد 13(2)، صفحة 157.
4. حسن عبد الله الشعبي، عارف، إسماعيل أحمد حافظ، & أحمد. (2023 م). التجارة البينية في القارة الإفريقية بين الحاضر والمستقبل. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 14(2)، ص ص 1619 – 1620.
5. سميح مسعود (2011م)، وجهة نظر اقتصادية، المجلد (1) عمان الاردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ص29.
6. صالح بن عمر، (2010م)، العولمة الاقتصادية. ثم الاسترداد من الموسوعة التاريخية، ص360، https://www.ikhwanwiki.org
7. عبد الرازق صالح الشباح، & مروة طيب عبد الحميد. (2025). دراسة اقتصادية تحليلية للميزان التجاري الزراعي الليبي خلال الفترة (2000–2020). مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 3(5)، ص 658.
8. عبد الرحمن الزاهي سعيد علي، (2017م)، التحديات التي تواجه التجارة البينية بين دول شمال أفريقيا، ص16- 17.
9. عيسى، أ. ع. (2025 م). العلاقات الليبية مع دول الجوار في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية بعد 2011. مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، ص 1.
10. محمد المقداد. (2022م)، تأثير العولمة الاقتصادية على التكتلات الإقليمية والدولية. مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية 2 (2) الصفحات 360.
11. يوسف الهوش. (2025م). تطور التجارة الخارجية الليبية وأهم تحدياتها خلال الفترة (2015–2024). مجلة شروس، 6(1)، ص 339.
12. يوسف عبد الرحمن سعيد الهوش، (2025م)، تطور التجارة الخارجية الليبية وأهم تحدياتها خلال الفترة (2015 - 2024)، المجلد 6، العدد 1، ص 340.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Cole, B. (2012). Chaos on the Brink? Stabilizing Libya's Periphery. Carnegie Papers. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, p. 3.
2. De Waal, A. (2013). African roles in the Libyan conflict of 2011. International Affairs - Royal Institute of International Affairs 1944, 89(2), p. 142.
3. Elboiashi, H. (2025). The Impact of Foreign Trade on Sustainable Development in the Libyan Economy: An Applied Study (1990–2022). Journal of Pure & Applied Sciences, 24(3), p:49.
4. Farag, F. S., Ab-Rahim, R., & Mohd-Kamal, K. A. (2021). Foreign trade and economic growth relationship: Empirical evidence from Libya. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 11(4), p:181.
5. Gishawa, Y. (2015). The Tuareg Struggle and the Repercussions of the Libyan Revolution in the Sahel. In: Cole, B. and McQueen, B. (eds.). The Libyan Revolution and its Repercussions, p. 100.
6. Shibli, T. (2017). The Libyan-Chadian Conflict (1976-1994). Master's Thesis. Ankara: Atılım University, Graduate School of Social Sciences, Department of International Relations, p. 142
7. Sowrov, S. M. (2024). Trade openness, tariffs and economic growth: An empirical study from countries of G-20. arXiv preprint arXiv:2405.08052.
8. Wiri, F., and Cole, B. (2013). Building the Security Sector in Libya. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, p. 3.